

١٩٤

سور الاوداعي

الاوداعي

سيرة الأوزاعي

وقد صار في ملك المحتاج إلى الفقه محمد بن أحمد
تفكيكاً في ١١٤٧

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

١٩٦٤ ص ١٦٤

اسم الكتاب: سيرة الأوزاعي
اسم المؤلف: الأوزاعي
تاريخ النسخ: غير معلوم
عدد الأوراق: ٢٠٨
ملاحظات: (نظم أسدية) ٥١٦, ٩
١٠٥

مكتبة جامعة الرياض
قسم المخطوطات

الرقم العام:
الرقم الخاص:
تاريخ النسخ:
تاريخ التورود:

سير الأوزاعي ، تأليف عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ،

أبو عمرو (٨٨ - ٥٧ هـ) . كتبت في القرن الثاني عشر

الهجري تقديرا .

١٧ × ٢٤ سم

٢٣ س

٣٨ ق

١٩٤

نسخة حسنة ، خطها نسخ قديم

الاعلام ٤ : ٩٤ ، معجم المؤلفين ٥ : ١٦٣

١ - السير ، اصول فقه أ - الأوزاعي ، عبد الرحمن بن عمرو

تاريخ النسخ .

١٥٧ هـ بـ

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبنا ونعم الوكيل

سيرة الأوزاعي

أخبرنا الشيخ سليمان قال أخبرنا الساجي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله إذا غنم جند من المسلمين غنمة في أرض العدو من المشركين فلا يقسموها حتى يجر وجهها إلى دار الإسلام ويجوزونها وقال الأوزاعي لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصلا فيها مغانم إلا خمسة وقسمه قبل أن يقفل من ذلك غزوة بنى المصطلق وهوازن ويوم حنين وخيبر وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير حين افتتحها صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخيه دحية ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض الروم خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان في البر والبحر ثم هلم جرا وفي أرض الترك حتى هاجت لفتته وقتل الوليد قال أبو يوسف أما غزوه بنى المصطلق

فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دارا لاسلام وبعث الوليد بن عقبة يأخذ صدقاتهم وعلى هذه الحال كانت خيبر افتتحها وصارت دارا لاسلام وعما ماهر على النخل وعلى هذا كانت حنين وهوازن ولم يقسم على ذلك في حنين إلا بعد منصرفه من الطائف حين سأل الناس ويوبا ليعترانه أن يقسمه بينهم فإظهار الأمام على دارهم أهلها فجري حكمه عليها فلا بأس أن يقسم الفتي فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي حنيفة أيضا وإن كان معارفها لم يظهر ولم يجر حكمه فأنكره أن يقسم فيها غنمة أو فتيان من قبل الله لم يحترزه

ومن قبل الله لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد أهلهم ثم في تلك الغنمة ومن قبل أن المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمه جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأول منه شي وأما ما ذكر من أن المسلمين انهم لم يردوا ليقسمون مغانمهم في خلافة عمر وخلافة عثمان في أرض الحرب فإن هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فعن من هذا الحديث وعن من ذكره شهده وعن من روى ويقول أيضا إن قسم الأمام في دار الحرب فقسمه جائز فإن لم يكن معه حتى يحوط به على المغنم واحتاج المسلمون إليها أو كانت له عليه فقسمها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن ذلك أحب إلينا وأفضله أن لا يقسم شيئا من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرج إلى دار الإسلام قال المحالد بن سعيد عن الشعبي عن عمار بن كعب إلى سعد بن أبي وقاص في قد أمددتك بقوم فمن أناك منهم قبل أن ينفقا القتل فاشركه في الغنمة قال أبو يوسف وهذا لم يعلم أنهم لم يجرزوا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحق يسيل عبادة بن الصامت عن أنثقال فقال فينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت بيسا لوني عن أنثقال لا يه أنزع الله منا حين اختلفنا وسات أخلاقنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شا قال أبو يوسف وذلك عندنا لأنهم لم يجرزوه وكخرجوه إلى دار الإسلام الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنايم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل على ذلك أنه ضرب لعنم وطلحه في ذلك بسهم سهم فتالا واحنا فقال وأجرهما

ولم يشهد اوقعة بدر ٥ بعض اشياخنا عن الزهري ومكحول
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يقسم غنمه في دار الحرب
قال ابو يوسف واهل الحجاز يعصون بالقضا فيقال
لهم عن من فيقولون هذا جرت لسنه وعيسى ان يكون فضيه عال
السوق او عامل ^{من الناس} وقول الا وراعي على مذاك المقاسم
في زمان عمر وعثمان وهلم جرا غنم مقبول عندنا ٥ الكل في حد
رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبدالله بن جحش في
الطنخلة فاصاب هناك عمرو بن الحضرمي واصاب اسير او ايتن
واصاب ما كان مع ادم وزيد وحمارة من جوار اهل الطائف
فقدم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبدالله
بن جحش فدم المدينة وانزل الله عز وجل في ذلك سالونك عن الشهر
الحرام قال فيه قل مال فيه كبير حتى فرغ من الالة فقبض رسول الله
صلى الله عليه وسلم المغنم وخمسة خمسين سق من مكحول عن احرث
بن معاوية قال قبل لمعاذ بن جبل ان شرحبيل بن حسنة باع غنما
وتقوا اصباها بقتل من خلتها الناس وقد كان الناس كلوا
اصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يبيعونه
فقال معاذ لم نسي شرحبيل اذا لم يكن المسلمون محتاجين الى حومها
فقروا على خلتها فليبيعوها فليكن ثمنها في العشر والخمس وان كان
المسلمون محتاجين الى حومها فليقسم عليهم فياكلونها فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اصاب اموال اهل خيبر وفيها الغنم والبقر
فقسمها واخذ الخمس وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يطعم الناس ما اصابوا من المغنم والبقر اذا كانوا محتاجين اليها ٥
قال شافعي القول ما قال لا وراعي وما ارجح به

ص
الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عند اهل المغازي
لا يختلفون فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنمه
في بلاد الحرب فاما ما احتج به ابو يوسف من ان النبي صلى الله عليه
وسلم ظهر على نبي المصطلق وصارت دارهم دار اسلام فبقض رسول الله
صلى الله عليه وسلم اغار عليهم وهم غارون في يعلمهم يعلم وسباهم
وقسم اموالهم ولسبيهم في دارهم سنة خمس وانما اسلموا بعد لها بزمان
وانما بعث اليهم الوليد بن عتبة ^{في دارهم} قاسنه عشر ومدر جمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم دار حرب واما خيبر فما علمته
كان فيها مسلم واحد واما صالح الا اليهود وهم على دينهم وان ما
حول خيبر كله دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
سرية فقلت من موضعها حتى قسم ما ظهرت عليه ولو كان الامر كما
قال لكان قد اجاز ان قسم الوالي بلادا حرب قد دخل فيما غاب واما حديث
محالد عن الشعبي عن عمرانه قال من جاك منهم مل يفعال الصلي فاسم
له فهو ان لم يكن باسدا اخل في ما غاب على الا وراعي فانه غاب عليه
غير الثقات المعروفين ما علمت الا وراعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم
من هذا الا ما هو معروف ولقد ارجح على الا وراعي حديث رجال
ومويعب عن الرواية عنهم فان كان حديث محالد ثابتا فهو مخالفه
وهو يزعم ان المدد اذا جاوا بعد ما خرج المسلمون من بلاد الحرب
والقتل نظر انهم لم ينفقوا ولا ينفقون بعد ذلك بايام ولهم كن
لهم سهم مع اهل الغنم فلو كانت الغنم عندنا فاما كون للا و
دون المدد اد بعث القتيبي ان يعطى المدد ما سهم ومن ان
ينفق القتيبي **ق**ال الشافعي وبلغني عنه انه قال
وان قسم بلاد الحرب كان جائزا هذا ترك لقوله ودحول فيما

لين

غاب على الاوزاعي وبلغني عنه انه قال — وان قسم بلاد الحرب
ثم جاء المدد فلما قتل لمركن للمددي و هذا تناقض من قوله
وجه عليه حديث عن عمر لا يؤخذ منه وندعه من كل وجه
وقد بلغني انه قال — وان بعثت القتل وهو في بلاد الحرب
لم يخرجوا منها ولا يقاتلوا في اشد كهم المدد وكل هذا القول حرج
من ما احتج به. **قال** — الشافعي رضي الله عنه واما
الغنيمة لمن شهد الواقعة لا للمدد وكذلك روي عن ابي بكر
وعمر واما ما احتج به من ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم
بد حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بان قال والدليل على ذلك
ان النبي صلى الله عليه وسلم ايسر لعثمان وطحمة ولم يشهد ابدا
فان كان كما قال فهو مخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيه لانه يزعم انه ليس للامام ان يعطي احدا من شهد الواقعة ولم يكن
مددا قدم على الذين شهدوا الواقعة ببلاد الحرب ودرع ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى هذين ولم يكونا مددا ولم يشهدا الواقعة وليس
كما قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم بدر وشعب
من شعاب الصفراء من بدر وكانت غنائم بدر كما روي عباد بن
الصامت غنمها المسلمون قل يزل الالة في سورة الانفال
فلما تشاخوا عليها انتزعها الله من ايديهم بقوله عز وجل يسألونك
عن الانفال قل الانفال لله والرسول فانقوا الله واصلحوا ذات
بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصا وسمها
بينهم وادخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين
والانصار وهم بالمدينة واما اعطاهم من ماله واما نزلت واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسة بعد غنيمة بدر ولم يعلم رسول الله

صلى الله عليه وسلم اليهم لخلق لم تشهد الواقعة بعد رسول الله ومن
اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا من الموقعة وغنم فانما
من ماله اعطاهم لا من شيء من اربعة اخماس واما ما احتج به من وجه
عبد الله بن حشش وابن الحنفري فذلك قبل ذلك وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
وقعته في اخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيها حتى نزلت يسألونك
عن الشهر الحرام قال فيه وليس مما خالفه في الاوزاعي **سئل** ٥

أخذ السيلاح

قال — ابو حنيفة رضي الله عنه لا بأس ان يأخذ الرجل السيلاح
من الغنيمة اذا احتاج اليه بغير اذن الامام مقابل به حتى يفرغوا من الحرب
ثم برده في المغنم **وقال** الاوزاعي يقابل به ما كان الناس في معجزة
القتال لا سطر برده الفراغ من الحرب معرضه للهلاك والكساد
ثم من طول مكثه في دار الحرب وروى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال — اياي ويا الغلول ان يركب الدابة حتى يحرسها
ان يودي الى المغنم ويلبس الثوب حتى يحلوه ان يرد الى المغنم **قال**
ابو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله
الاوزاعي وكحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني ووجوه
ونفسه لا يفهم ولا يصبر الا من اعانه الله عليه فهذا الحديث عندنا
على من يفعل ذلك وهو عنه عني يعني بذلك على دابة وعلى بوبه او باحد
ذلك يريد به احكامه فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس
مع المسلمين فضل يحلونه الا دواب العنصه ولا يستطيع ان يسي فاذ كان
هذا لا حل للمسلمين تركه ولا بأس بركان ساوا وان كرهوا ولذلك

الحال في السلاح وكلال السلاح اين واوضح الامني ان قوما من المسلمين
 لو تكسرت سيوفهم او ذهبت ولهم عناية في المسلمين انه لا بأس ان يحدوا
 سيوفهم من الغنيمة فقالوا بها ما داموا في دار الحرب ارايت ان يحدوا
 اليها في معصية الله او احتاجوا اليها بعد ذلك يوم من اعاد عليهم
 العدو ويعومون في كنفه في وجه العدو وغر سلاح ارايت لو كان
 المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون بهذا الرأي
 توهن لمكيدة المسلمين ولحدودهم وكف كل هذا ما دام في
 المعركة يحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ثقات حدث مسند عن الرجال المعروفين بالثقة المأمونين عليه
 انه كان نعيم العيش فيها الطعام فكل اصحابه منها اذا احتاج
 الرجل شيئا فاحذ حاجته فحاجه الناس الى السلاح في دار الحرب
 والى الدواب والى الثياب اشد من حاجتهم الى الطعام ابو اسحق الشيباني
 عن محمد بن ابي المجالد عن ابن ابي اوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بخيبر ياتي احدنا الى الطعام من الغنيمة فيأخذ حاجته .
قال الشافعي رحمه الله كان ابو يوسف انما جعل السلاح
 والثياب والاعطاب قياسا على الطعام فمن احد الطعام من غنيمة ما يشترى
 به طعاما او قفيزا لحدده سيرا حل لهم اكله والله استهلاك
 له وهو انه ان اجاز له جلد ما يشتري به طعاما ان ياكل الطعام من
 بلاد العدو وقاس السلاح والدواب عليه جعل له ان يستهلكه لسلاح
 والدواب كما يستهلكه الطعام وسدكم ربوب الدواب
 كما يتفكك الطعام فما كلة فالودا واكل اللبن والعسل
 فان ابا جحر اليا بس والخبث بالمح والخبث باللبن وان يبلغ بالدواب
 استهلاكها ولخذل سلاح من بلاد العدو فيقتل دوابا لضربها بالعدو

كما يتلذذ بالطعام لغر الجوع وكان يلزمه اذا خرج بالدواب
 والسلاح في بلاد العدو ان يجعله ملكا له في قول من قال يكون
 ما بقي من الطعام ملكا له ولا احسب من الناس احدا يخبر هذا وكان له
 بيع سلاحه ودوابه واخذ سلاح ودوابه وسلاحه ما يكون
 له الصدقة بطعامه وهيته واكل الطعام في بلاد العدو وقد كان
 كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لو رعتيها من
 حنك من بلاد العدو وما لب ما حرمته من احك وما اعلم ما قال الا وراعي
 الاموافقا للسنة معقول لانه لا يحل في حال الضرورة الشئ فان القصد
 الضرورة لم يحل وما غفلت قول ابى حنيفة قياسا ولا خبرا .

سهم الفارس والراجل وتفضيل الجبل

قال ابو حنيفة رضي الله عنه ضرب للفارس سهمين سهم
 له وسهم لفريسته وضرب للراجل سهم وقال الاوراعي سهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين ولصاحبه سهم واحد المسلمون بعد ذلك
 يختلفون فيه . **وقال** ابو حنيفة الفرس والبرذون سواد
 وقال الاوراعي كان امة المسلمين فيما سلف حتى حاجت الفتيه لا يميزون
 البرادش . **قال** ابو يوسف رضي الله عنه كان ابو حنيفة رحمه الله
 ان يوصل سهمه على رجل مسلم او جعل سهمها في القسم اكثر منه فاما
 البرادش فما كنت احسب احدا يحمل هذا ولا يميز بين الفرس والبرادش

ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه

العربان يقول هذه الخيل ولعلها براد من كلها او كلها ويكون فيها
المقاريف ايضا ومما ينفرد نحن في الحرب ان البراذين اوفق لكثير من
الفرسان من قبل النبي صلى الله عليه وآله وقودها وعودها مما لم يطل
الفايق واما في الادراعي على هذا كانت امة المسلمين فما سلف
فهم اكلوا وصفتهم في الحجاز وراى بعض امراء الشام
من لا يحسن الوضوء ولا الشهد ولا اصول الفقه صنع هذا فقال الادراعي
هذا مصت السنة وقال ابو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن غيره واحد من اصحابه انه اسهم للفارس ثلاثة اسهم
وللراجل سهم وهذا اخذ ابو يوسف قال الشافعي رحمه الله القول
ما قال الادراعي في الفارس ان له ثلثة اسهم قال الشافعي واخبرنا عن
عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ضرب للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم قال الشافعي واما ما حكى ابو يوسف
عن الحسن بن حنفية انه قال لا افضل منه على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا
خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجوا كلافه كما في قوله لا
افضل به على مسلم خطا من وجهين احدهما انه ان كان اذا اعطا
بسبب الفرس يمين كان مفضلا على المسلم اذا كان انما يعطى
لمسلم سيما انبغي له ان لا يسوى اليه به بالمسلم ولا يقرها منه وان
كان هذا كلام عربي وانما معناه ان يعطى الفارس سهما له وسهنا
بسبب فرسه لان الله عز وجل ندب الى اتخاذ الخيل فقال عز وجل
واعدوا لهم ما استطعتم من باط الخيل فاعطاهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما وصفنا فاما سهما الفرس لراكبه لا للفارس والفرس
لا يملك شيئا انما يملكه فارسه نعمنا الفرس والموتة عليه فده و
ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بفضيل الادراعي

الفرس على الحسن واسم الخيل جميعا فان سفيان بن عيينة اخبرنا
عن الاسود بن قيس عن علي بن ابي ربيعة قال اخذت الخيل للشام فادركت
الخيل من يومها وادركت الكواد في رعي وعلى الخيل في حمله حمصه
الهداني ففضل الخيل على الكواد في رعي والهداني في حمله كيه لم
يدرك فبلغ ذلك عمر فقال هلت الوادي في الخيل في رعي وادركت به امضوها
على ما قال قال الشافعي وبم يروون في هذا الحادثة كلها او بعضها
اثبت مما احتج به ابو يوسف فان كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن
هذه احادث منقطعة والمضى يذهب اليه من هذا نسوية من الخيل
العرب والبراذين والمقاريف ولو كانت مثل هذا ما خالفناه
وقال ابو حنيفة اذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل ارض العدو
غاريا راجلا ثم ابتاع فرسا مقابل عليه واخرزت الغنم وهو فارس انه لا
يضرب له الا سهم راجل وقال الادراعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسهم للخيل وتتابع على ذلك ائمة المسلمين وقال ابو يوسف ليس فيما
ذكر الادراعي حجة ونحن اعطانهم للفارس كما قال قبل عنده اثر
مسند عن الثقات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم سهم فارس
لرجل غزاه راجلا ثم اسعاده واشترى فرسا مقابل عليه عند القتال
ونفسيرها هكذا وعليه في هذا اشياء ارات لوقال عليه بعض يوم
ثم راعه من اخر مقابل عليه ساعه اكلها ولا يضرب لهم سهم فرس وانما
هو فرس واحد وهذا لا يستقيم واما موضع الامور على ما دخل عليه الحد
فمن دخل فارسا ارض حرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه
الدواوين ان عمر بن الخطاب في يومك هذا قال الشافعي رضي الله عنه
القول ما قال الادراعي وقد رجم ابو يوسف ان السنة جرت على ما قال

انه قال اذا اتاكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وطبوا انه الذي هو اهدى والذى هو ابقى والذي هو اهبأ واشعث
ابن سوار واسمعهيل بن لهيعة عن الشعبي عن قرطبة بن كعب الانصاري
انه قال اقبلت من الانصار الى الكوفة فشييعنا عمر بن
الخطاب بمشي حتى انتهيت الى مكان قد سماه ثم قال هل يدرون
لم مشيت معكم يا معشر الانصار قالوا نعم لحقتنا قال ان لحم لحقا
ولكنكم باتون قوما لم دوى بالقرآن كدوى النحل فاسلوا الروا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا نشر بكم فقال قرطبة لا
احدث حدثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما كان عمر
فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لاستندت الحديث لك وكان
على من طالب عليه السلام لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والرواية زداد كثير ومحرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه
اهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فايأك وشاد الحديث
وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما عرفه الفقهاء وما يوافق
الكتاب والسنة ففقر الاشياء على ذلك فما خالف القرآن فليس
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت به الرواية حديثا
الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في مرضه الذي مات فيه
اني لا حرم ما حرم القرآن ولا اهل الا ما اهل القرآن والله لا
مسكون على شيء فاحل القرآن والسنة المعروفة لك اماما
وقابدا واتبع ذلك وقتس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن
والسنة بالقرآن والسنة حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في قصة هو اذن ان وفد هوازن سالوه فقال اما

ما كان

ما كان في ولبي عبد المطلب فهو لك كم واسل لكم الناس اذا
صليت الظهر فقوموا فقولوا انا نستشفع برسول الله صلى الله
عليه وسلم على المسلمين والمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اماما
كان في ولبي عبد المطلب فهو لك كم فقال اماما جبرون وما كان
لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار مثل ذلك
وقال عباس بن مرداس اماما كان في ولبي سليم فلا وقالت بنو سليم
امامنا كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا لا قرع
ابن جابس اماما كان في ولبي تميم فلا وقال عنه اماما كان
في ولبي فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك
بخصته من هذا السبي فله راس سب فراض من اول في نصه
مردوا الى الناس انام ونسائم فردا الناس ما كان في ايديهم ولرسول
الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لاشته حال الناس ولوان اماما
امر حده ان يدفعوا ما في ايديهم من السبي الى اصحاب السبي يستفرض
كل راس لم يحذر ذلك ولم ينفذ ولم يستقم ولا سبه الاله في هذا
والناس النبي صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فما بلغنا قد سمى عن مع الحيوان بالحيوان نسبه وهذا حيوان بعينه
لحيوان بعينه **قال الشافعي** رضي الله عنه
اما ما ذكر من امر مردوان النبي صلى الله عليه وسلم ليسهم لعبيدة
بن الحارث فهو عليه ان كان كما زعم ان الغنية احرار وعاشر
عبيده بعد الغنية وهو زعم في مثل هذا ان له سها فان كان ما
قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
العسمة واعطى عبيده سهمه وهو حي ولم تمت عبيده الا بعد قسم

الغنية فاما ما ذكر من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم
لعنن ولطمه بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
واسهم لسبعة او ثمانية من صحابه لم يشهدوا بدره وانما نزل خمس
الغنية وقسم الاربعه اشهر بعد بدره **قال** الشافعي
وقد قيل اعطاهم من سهمه كسهمان من خضر فاما الرواية المتطابقة
عندنا فكما وصفت قال الله عز وجل سالونك عن الانفال
قل الانفال لله والرسول فاقوال الله واصحابه اذ ات بنكم
فكانت غنائم بدر لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضيها حيث
شاء وانما نزلت واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول
ولنبي القوي بعده بدره على ما وصفت لك برفع خمسها ثم ينسحب ربعه
اخماسها وافرأ على من حضر الحرب من المسلمين الا السلب فانه سن انه
للقاتل في الاقال فكان السلب خارجا منه والا الصبي فانه
قد اختلف فيه فصل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذه
فارعا من الغنية وصل كان يأخذه من سهم من الجسر والا البالغين
من نسي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن منهم سنا فقتل
بعضهم وفادى بعضهم ومن على بعضهم وفادى بعضهم اسرى
المسلمين بالامام في البالغين من السبي محرما حلت ان النبي صلى الله
عليه وسلم سنه فيهم فان اخذ من اخذ منهم فده فبسبيل القدر
سبيل الغنيمة وان استرق منهم احد فبسبيل الموقوف سبيل الغنيمة
وان افاهم قتل او فادى بهم اسير مسل فقد خرجوا من الغنيمة
وذلك له كله كما وصفت واما قوله في سبي هوازن ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم استوهبهم المسلمين فكما قال وذلك يدل
على انه سلم للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طابوا عنه انفسا واما قوله

ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض لكل سبي شح به
صاحبه وكما قال ولم يكرههم على ان يقاتلوا عليه ست فرائض
انما اعطاهم اياها ثمانية من رضى منهم قتله والذين رضى عيشه فاحد
عجوزا قال اعربها هوازن فما اخرجها من يده حتى قال له بعض من
حده عنها ارغم الله انك فوالله لقد اجد بها ما لا يملكها ولا
يطنها بوالد ولا حد لها ما حد وقال حق ما تقول قال اي والله
قال فابعدك الله واباها ولم يأخذ بها عوضا واما قوله من النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيه فهذا غرائب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد كان قوله ان يدان نفسه فيما امره من ان لا
يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد اجاز رسول
الله صلى الله عليه وسلم بيع الحيوان نسيه واستثلف بعيرا وقضى
مثله واداع ان الحيوان لا يجوز نسيه لانه لا يكال ولا يوزن ولا
يدرع ولا يعلم الا نفيه قد رفع الصنفه على البعير وبما سفا وان
هو محجوج بقوله لانه محرر الحيوان نسيه في الكتابه ومهر النساء والدا
ورغم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الدنيا
صنفه الى ثلاث سنين فقد اجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم
نسيه وكيف رغم انه لا يحرمها نسيه وان رغم ان المسلمين اجازوها
في الكتابه ومهور النساء نسيه فكيف رغم عما اجاز المسلمون وحل
بعضهم فيه واما ما ذكر من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمسكن
الناس على شيء فاني لا احل لهم الا ما احل الله ولا احرم عليهم الا ما حرم
الله فما احل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط لله فانه حكر
الا بما احله به وكذلك ما حرم شيئا قط لله فانه حكر الا بما حرم بذلك
امر وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي اوحى

ايك انك على صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما اوجر
 اليه وشهد له انه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن جعلناه
 نوراً يهدي من يشاء من عباده تاوانك لتهدي الى صراط مستقيم
 فاخبرناه في حق عليه السلام ما اتك وشهد له بانه نقاد مستد
 وكذلك يشهد له قوله لو اما قوله لا تمسكن الناس على بشي فان
 الله احل له اشيا حطرها على غيره من عدد النساء وان ما بهت المراه
 بغير مهر وفرض عليه استباحة حقها عن غيره مثل فرضه عليه
 ان يحيز نساه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا تمسكن الناس على
 بشي يعني من ما حيز به دونهم فان في كاحي اكثر من ربع لكل لهم ان
 يبلغوه لانه انتهى بهم الى اربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من كاح
 نساهم لانه ليس يفرض عليهم فاما ما ذهب اليه من ابطال الحديث
 وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه كان محجوباً به وليس
 مخالف للحديث القرآن ولكن حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين معنى ما اراد الله . خاصاً . وعاماً . وناسخاً . ومنسوخاً .
 ثم يلزم الناس ما سن يفرض الله من قبل عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى ابان ذلك في غير موضع من
 كتابه قال الله عز وجل ولا وربك الا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
 بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً الاية وقال عز وجل فليحذر الذين
 يخالفون عن امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم . ومن ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرنا سفيان عن عيسى بن سالم عن ابي
 النضر قال اخبرني عبيد الله بن رافع عن ابيه عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال ما اعرف ما جاء احدكم الا من امرى من ما
 امرت به او نهيت عنه فقول لا بدري ما هذا ما وجدنا في كتاب الله عز وجل

اخذناه **قال** الشافعي رضي الله عنه ولو
 كان ما قال ابو يوسف دخل من رد الحث عليه ما احتج به على الاوزار
 فلم يحمله المسح على الحفين ولا تحريم جمع من المداقة وعمراً ولا تحريم كل ذي
 ناب من السباع وغير ذلك وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى دخل الجيوش
 ارض الحرب فعموا غنيمة ثم لحقتهم حشش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام
 مدد لهم ولم يلقوا عدوا حتى جبروا اليها الى دار الاسلام مدد لهم ولم يلقوا
 عدوا فم شركا فيها وقال الاوزار عي قد كانت جمع الطائفتان
 من المسلمين بارض الروم لا يشارك واحد منها صاحبه في شئ اصابته من
 الغنيمة لانكرد ذلك منهم ولا جماعه ولا عالم وقال ابو يوسف
 حدثنا الكلبي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بعث ابا عامر
 الاشعري يوم خيبر الى او طاس فقاتل من بها من هرب من حنين فاصاب
 المسلمون يومئذ سبايا وغنائم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيما قسم من غنائم اهل خيبر انه فرق بين اهل او طاس واهل حنين ولا
 يعلم الا انه جعل ذلك غنيمة واحدة وفيها واحداً وحدثنا المحالد عن عامر
 والشعبي وزيد بن علاقة الثعلبي ان عمر كعب بن سعد بن له وقاص قد امد ذلك
 بقوم من اهل مکه من اهل ان سفيان القتلي فاشركه في الغنيمة محمد بن حنظل
 عن يرد بن عبد الله بن قيس عن ابي بكر الصديق بعثت في عكرمة بن ابي
 جهل في خمس ميه من المسلمين مدد الزباد بن لييد وللمهاجرين في امية
 فوافقهم الجند قد اسحقوا الحمد في المن فاشركهم زباد بن لييد وهو
 ممن يهدد راء الغنيمة وقال ابو يوسف قال صاحب احد يعرف لسنه والسيه
 بكملي هذا لا ترى انه لو عزا ارض الروم جند قد دخل فاقام في بعض بلادهم
 ثم فرق السرايا وترك الجند ردالم لولاها ولما احترت السرايا ان يبلغوا
 حيث بلغوا وما اظنه كان للمسلمين جند عظيم في طاعة احكامهم ان يكون

مثل هذا فهم وما سعى باحد منهم قط قسم الغنائم مفترقة على
كل سرية اصابته شيئا ما اصابته **قال** الشافعي رحمه الله
احتج ابو يوسف ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اباعا مر الى طلاس وعمر
غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين من كان مع اي عامر ومن
من كان متخلفا مع النبي صلى الله عليه وسلم عر في عامر وهذا لما قال
وليس مما قال الا وراعي وخالفه هو فيه بسبيل ابو عامر كان في حشد
صلى الله عليه وسلم ومعه بحسن فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في
اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة منهم رد الاخرى واذا كان الجيش
هكدي فلو اصاب الجيش شيئا من السرية او السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركا لانهم حشد واحد وبعض وان يفرقوا فصاروا
ايضا في بلاد العدو وكذلك شرك كل واحد من الطائفتين الاخرى فيما
اصابوا افا ما حشدان مفرقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه شيئا
ولسا لجيش واحد ولا احدهما رد لصاحبه مقم له عليه ولو جاز ان
يشرك واحد من هذين الجيشين الاخر كان ان شرك اهل طرسوس وعمر
من دخل بلاد العدو لانهم قد يعمونهم او اسعروا اليهم حيث ينالون بعضهم
في اماكن بلاد الروم وانما يشرك الجيش الواحد الداخل واحدا وان يفرق في
سعاد اجتماع في موضع واما ما احتج به من حديث مجالد ان عمر كتب
الى مال شهر فل يفتا القلي فانكرهم في الغنية فهذا عريضة عن عمر
ولو ثبت عنه كما اسرع الى قبوله منه وهو ان كان مسته عنه فهو كجوج به
لانه خالفه وهو نعم ان الجيش لو صاوا قسما واحدا وغنائمهم ركنه واخرها
الغنائم في بلاد الاسلام عشية وجام المدد والقلي مستحقون في دماهم
لم يشركوهم ولو قتلوه هم قتلوا ولو اواحد الجيش في بلاد العدو وقد احرزوا
الغنائم بعد القتل يوم وفل معد ما لجيش المدد باشهر شروهم فخالف

حرم في الاول والاخر واحتج به فاما ما روى عن زياد بن ليبي انه
اشرك عكرمه فان زيادا كتب فيه الى اني بكر فكبر ابو بكر
انما الغنية لمن شهدا لوقعة ولم يروا عكرمة شيئا لانه لم يره لوقعة
فكلم زيادا صحابه وطابوا نفسا من شركوا عكرمة واصحبه متطوعين
عليهم وهذا قولنا وهو مخالفه وروى عنه خلاف ما رواه عنه
اهل العلم بالردة **قال** ابو حنيفة رحمه الله في المداينة
الحري ووقع الناس لاسهم لها ورضح لها وقال لا وزاعي اسهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم للنساء خبير واخا المسلمين بذلك بعد
قال ابو يوسف رحمه الله ما كنت احب احدا لعقل الفقه كهل هذا
بما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم للنساء في شيء من عروة
وساجدة هذا من الاحداث كثير لولا طول ذلك لكتبت لك من ذلك
شيئا كثيرا ومحمد بن اسحق واسهيل بن ابيه عن ابن عمر قال كتب جده
الى ابن عباس عن النسا كمن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكتب اليه ابن عباس كان النساء يرون مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان يرضح لهن من العمد ولم يكن يضرب لهن سهم واحد في
هذا كثر والستة في هذا معروفه **قال** الشافعي رحمه الله
وهذا كما قال ابو حنيفة يرضح لهن ولا يسهم واحد في هذا كثر
وهو ما قول من سقطت عنه من حمارتها قال الشافعي رحمه الله اخبرنا
ابن اسهيل عن جعفر عن ابيه عن يزيد بن هرم انه اخبر ان ابن عباس كتب
جده كتب نسا الى هلي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بالنسا
فقد كان يفرق بين فدا ومن المرقى وذكر كلمة اخرى وكتب قال الى هلي
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن سهم فلم يكن يضرب
لهن سهم ولكن يحد من مزا لهنه وانما ذهبنا لا وزاعي الحديث رجل ثقة وهو

منقطع وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهود ونساء من نساء
المسيكين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهمان الرجال والحدث المنقطع
لا يكون حجة عندنا وانما اعتمدنا على حديث ابن عباس انه موصل وقد رأت
اهل العلم بالمغازي قبيلا يوافقون ابن عباس فيه قال ابو حنيفة فمن يستغن
به المسلمون من اهل الذمة فقاتل معهم العدو ولا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم
وقال الاوزاعي اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا معه من يهود
واسهم ولاية المسلمين بعد من استغاثوا به على عدوهم من اهل الكتاب
والمجوس وقال ابو يوسف ما كنت احسب احدا من اهل الفقه يحمل هذا ولا يشك
فيه الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس انه قال استعان
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود فقتلهم ففرغهم ولم يسهم لهم
والحدث في هذا معروف مشهور والسنة فيه معروفة **قال**
الشافعي رحمه الله والقول ما قال ابو حنيفة وغذرا لاوزاعي فيه ما وصفت
قبل هذا وقد رأت اهل العلم بالمغازي يزعجون ان النبي صلى الله عليه وسلم
اتما رضى لمن استعان به من المشركين وقد روى فيه حديثا موثقا لا
يخفى ذكره **هـ**

سهمان الحبل

قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا
يسهم له الا لواحد **وقال** الاوزاعي يسهم لفرسين ولا يسهم لاثني
من ذلك وعلى ذلك اهل العلم وبه عملت لانه قال ابو يوسف لم يبلغنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه انه اسهم لفرسين
الا حدث واحد وكان الواحد ناشئا فاناخذ به واما قوله بذلك

عملت لائمة وعليه اهل العلم فهذا مثل قول اهل الحجاز وذلك
مفتا السنة وليس يعمل هذا ولا يحتل انما يحتل هذا الجهال فمن
الامام النبي صلى الله عليه وسلم او العالم الذي اخذ به حتى ينظر اهل لان يحمل عنه
ما مون هو على العلم ولا وكيف يسهم لفرسين ولا يسهم
لثلاثة من قبل ماذا وكيف يسهم لفرس المربوط في منزله لم يقاتل
عليه وانما قال على عمر فيفهم الذي ذكرنا وفيما قال الاوزاعي
وبدس **قال** الشافعي رحمه الله احفظ عن لفتت من
سعت منه من اصحابنا انهم لا يسهمون الا لفرس واحد وهذا اخذ
اخبرنا سفين عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد ان عبد الله بن
الزبير بن العوام كان ضرب في المغنم باربعة اسهم سهم له
وسهم لفرسه وسهم في ذوى القربى سهم امه صفه يعني يوم
خير وكان سعين بعينه يهاب ان يذكر يحيى بن عباد والحفاظ
سدونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول ان الزبير حصر خير
فاسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة اسهم **هـ**
سهم له **واربعة** اسهم لفرسه **فذهب** الاوزاعي الى قول
هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة احرص ليريد الزبير لفرسين
ان يقول به واسئبه اد خالفه مكحول ان يكون اثبت في حديث
ابنه منه محرصه على زيادته وان كان حديثه مقطوعا لا يقوده
حجة فهو كحديث مكحول ولكنا ذهنا الى اهل المغازي فقلنا انهم
لم يرووا ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لفرسين ولم يختلفوا
ان النبي صلى الله عليه وسلم حصر خير بثلاثة فراس لنفسه **هـ**
السكب **والطوبى** والمرحبة ولم يخذ منها الا لفرس واحد
وقال ابو حنيفة لا يسهم لصبي في الغنمة وقال الاوزاعي

بسمهم وذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمهم
 بخير لصبي واسم أمته أميئة بن كل مولود ولد في أرض الحرب
وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا عن أحد من أصحابه أنه أسم لصبي وإن هذا لعمر معروف من أهل العلم
 ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا محمد بن الحسن واسم
 بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب في نسخة في جواب كتابه كتب
 نبي النبي عن الصبي متى خرج من اليتيم ومتى يضرب له بسمهم وأنه يخرج من
 اليتيم إذا احتلم وضرب له بسمهم **قال** الشافعي
 رحمه الله حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبد الله شك أبو محمد الرعي
 عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يحزني وعرضت عليه عام الحديق وأنا
 ابن خمس عشرة سنة فأجازني فقال نافع حدثت بذلك عمر بن عبد العزيز
 فكتب في عماله في الأفاق في المقالة فلو كان هذا كما قال
 الأوزاعي لأجانب النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما علم أحدًا من
 المهاجرين والأنصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن بكر فان أسما ولدته بنتي الحليفة
 في حجة الإسلام فت في مدة الأحاديث والقبيا والله أعلم أن غروهم
 ومقامهم فيه كان فيه أقل منه من ذلك من أن يفرغوا للنساء
 والأولاد **قال** الشافعي رحمه الله الحجة في
 هذا مثل الحجة في المسئلة قبل في النساء وأهل الذمة ويرفع للفلان
 ولا يسميهم ولا يسم للنساء ويرفع لهن **قال** أبو حنيفة في رجل
 من المشركين سأل ثم لم يلق بعد كسر المسلمين في دار الحرب أنه لا
 يضرب له بسمهم لأن يلقى المسلمون قتالا معهم وقال الأوزاعي

من أسلم في دار الشرك ثم خرج إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتلوا
 غنائمهم بحق على المسلمين أسماهم وقال أبو يوسف وكوفي قول الأوزاعي
 الأصم أنه أفتى في حبس من المسلمين دخل في دار الحرب مدد المحيش الذي
 فيها هم لا يشتركون في المعانم وقال في هذا الشريعة وإنما أسلم
 بعد ما غنموا والمحيش المسلمون المدد الذي سددوا ظهورهم وقوا
 من ضعفهم وكانوا رداهم وعونا لا شر كونهم وشرك الذين قال لهم
 ودفعهم عن الغنيمة بجمده وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم
 فأخذ بصبه سبحانه الله ما أشد اختلاف هذا الحكم والقول وما نعلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدًا من السلف أنه أسم لمثل هذا
 ولمنعنا أن رهط أسلموا من بني قريظة فحقنوا دماءهم وأموالهم ولم يسلطوا
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسم لأحد منهم في الغنيمة
قال الشافعي رضي الله عنه معلوم عند غير واحد
 من من لقيت من أهل العلم بالردة أن يبارك رضي الله عنه قال إنما
 العنينة لمن شهد الواقعة أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان
 عن شعب بن الحجاج عن فليس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب
 قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة **قال** الشافعي وهذا نقول
 وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من معنى ما روى عن
 بكر وعمر لا حجة في حقه فمن شهد قتالهم أسلم فخرج عن دار الحرب
 أو أسلم وكان مع المسلمين مشركا أو عبدا فاعتق أو جاسا حاشرك
 في الغنيمة ومن لم يأت حتى ينقضي الحرب وإن لم يحرز الغنائم له شرك في شيء
 من الغنيمة لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو طار أن شرك في
 الغنيمة من لم يحضر القتال وركون رد أهل القتال غاريا معهم
 جازان سهم لمن قارب بلاد العدو ومن المسلمين الذين هم مجمعون على

الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين قال ابو حنيفة رحمه الله
في التاجر يكون في ارض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من اهل الحرب
قد اسلم فلحقان جميعا بالمسلمين بعد ما يصون الغنيمة انه لا سهم
لهما اذا لم يلق المسلمون قتالا بعد لحاقهما وقال لا وراعي سهم لهما
وقال ابو يوسف وكيف سهم لهن ولا سهم للجنود الذين هم رد لهم
ومعونه ما اشد اختلاف هذا القول واعلم انه لم يبلغنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من السلف انه اسهم لهما ولا ولسوا
عندنا من من سهم لهم قال الشافعي رضي الله عنه في التاجر المسلم
والحرني مسلم في بلاد الحرب ليقان بالمسلمين لا سهم لواحد منهما لان لقيتا
مع المسلمين ما لا يشتركان فماعتهم المسلمون وهذا مثل قولنا الاول
وكان سعي لابي حنيفة اذ قال هذا ان نقوله في المدد فقد قال
في المدد خلافه فزعم ان المدد يشتركون بالخرج بالغنيمة من بلاد الحرب
فان قال على اولئك عننا لم يكن على هذا من بعد سبعون من اهل بلاد الاسلام
بعد الوقعة بساعة ولا يجعل لهم شيئا فلو جعل لهم ذلك بالعاجلة ما لزمهم
العنة ولو جعله لشهود الوقعة كما جعله في الاولين لم يجعله للمد
الاستهود الوقعة وهذا قول متناقض قال ابو حنيفة في الرجل سلب
الرجل وباخذ سلبه لا يسعي للامام ان ينقله اما لانه صار في العبد
قال الا وراعي مضى السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل
عجبا فله سلبه وعملت به امة المسلمين بعده الى اليوم وقال
ابو يوسف حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال اذا قتل الامام اصفا
قتال من قتل قتيله فله سلبه ومن اسرا سيرا فله سلبه فهو مستقيم جائد
وهذا الفصل واما اذا لم يفل الامام بعيا من هذا فلا سلب لاحد دون جدي
والغنيمة كلها بين جميع الجند على ما وقعت عليه المقاسم وهذا اوضح

واين من ان يشك فيه احد من اهل العلم. **قال** الشافعي
رضي الله عنه القول فيها ما قال الا وراعي والقول قوله اخبرنا مالكا
عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثر عن ابي عبد الله محمد بن ابي قتادة
عن ابي فادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوم حنين من
قتل فتيله عليه بيته فله سلبه قال الشافعي رحمه الله
وهذا حديث ثابت صحيح لا مخالف له علمته عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفيه دلالة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما قاله بعد نقض الحرب لانه وجد سلب قتل ابي فادة في يد
رجل فاحرجه من يديه وبذلك على خلاف قول ابي حنيفة لان الحد
يدك على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب انما قاله
بعد نقض الحرب. **قال** الشافعي رحمه الله قال سلب
لمن قتل مقتلا في الحرب مبارزا او غير مبارزا قال الامام ابو حنيفة وهذا
حكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم من من سنة بعده
قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر في غير يوم بدر معونه
وقد قاله من بعده من الامة اخبرنا سفيان بن عيينة عن الاسود بن
قيس عن رجل من قومه سمي سري عن علقمة قال بارزت رجلا يوم
القادسية فبلغ سلبه اني عشر الف ففلقني سعد وقال
ابو حنيفة رضي الله عنه في الرجل باخذا لعلف ففضل معه شي بعد ما
تخرج الى دار الاسلام فان كانت العسة لم يقسم اعاده فيها وان
كانت قد قسمت باعه فتصدق بثمنه وقال الا وراعي كان
المسلمون يخرجون من ارض الحرب بفضل العلف والطعام الى دار
الاسلام ويعدون به على اهلهم وبالقديد ويهدى بعضهم البعض
لانكره امام ولا عسة عالم وان كان اخذ منهم باع شيئا منه

قبل ان يقسم الغنائم الى ثلثه في الغنيمة وان باعه بعد الفسمة
صدق به عن ذلك الخمس وقال ابو يوسف رحمه الله اما عمر ما اشد
اختلاف قوله شدد فيما احتاج المسلمون اليه في دار الحرب من السلاح
والدواب والثياب اذا كان من لعمه ونهى عن السلاح الا في معمره
القتال ورخص في ان يخرج الطعام والعلف من الغنيمة الى دار الاسلام
ثم يده الى صاحبه هذا مختلف فكيف ضاق الاول مع حاجه صاحب
المسلمين اليه واتسع هذا لهدومهم في بيوتهم والقليل في هذا والكثير
مكرهه مني عنه اشد التي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا حل لي من فيكر ولا هذه واخذ بر من سائر عيال الا الخمس
والخمس مردود في كرمه والحياط والمخيط فان الغلول عار
وشناير على اهله يوم القيامة فقام اليه رجل فكد من شعر فقال
هب هذا احط به بردعه بعري ادر فقال ما يصيب منه فهو لك فقال
اذا بلغت هذا فلا حاجه لي فيها وقد بلغنا خوم هذا من الاثا والسنه
المحفوظه المعروفه وكيف رخص نوعه في الطعام والعلف ينتفع به
قال الشافعي رحمه الله اما قولاي يوسف يصدق ابو
عمر وفي السلاح ويوسع في الطعام فان باعه ولم ياحدا لفرق بين السلاح
والطعام من رايه فيما يرى والله اعلم انها اخذت من السنه وما لا اختلاف
فيه من الطعام في بلاد العدو وان بالكله غنيما كان او فقيرا وليس له
قدر على سلاح وكراع عن غنيته ان يركب ولا تسلم السلاح وكل هذا
مضت السنه وعليه الاجماع فان الذي قال الاوزاعي من ان ينصف
بفضل الطعام للعباس اذا كان ياحدا للطعام في بلاد العدو فيكون
له دون غيره من الخمس فضل منه شي كان انما فضل من شي قد كان له
دون غيره والله اعلم ولو لم يكن له ان يحسن ذلك بعد خروجه من بلاد

العدو ولم يخرج منه الا اذاه الى المقسم لانه للخمس كلهم ولا هل
الخمس لا يخرج منه ان يصدق به لانه يصدق بما لا غير فان قال
لا اجدا هل الجيش ووجد امير الجيش او الخليفة اذ اهل اليها شاء
وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يقع على الجارية
من الغنيمة انه يدراء عنه الحد وتوجد منه العمد والجارية وولدها
في الغنيمة ولا يثبت نسب الولد وقال الاوزاعي كان من سلف من
علمائنا يقيمون عليه اذ في الحد من ماله جلد ومهرها فيه عدل
فيلحقونها وولدها ماله لمكان الذي له فيها من الشراك قال ابو يوسف
ان كان له فيها نصيب على ما قال الاوزاعي فلا حد عليه وهذا العفو
بلغنا عن عبد الله بن عمر انه قال في جارية بين اثني رجلها احدهما
انه قال لا حد عليه وعليه العمد. **ابو حنيفة** رحمه الله
عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اذ روا
الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام ان يخطي في العفو خير من ان
يخطي في العقوبة فاذا وجدتم مسلما مخرجا فاذا روا عنه الحد فاك
ابو يوسف وبلغنا خوم ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان كان هذا الرجل ما ما فاعليه الرحم ان كان محصنا والحد ان كان
غير محصن ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الولد للفراش وللعاهر الحجر والعاهر الزان ولا يثبت نسب
الزاني ابدا ولا يكون عليه المهر وهو ان اريت رجلا زنا بمبرا
وشهدت عليه اليهود بذلك وامضى عليهما الامام الحد يكون عليه
مهر او هل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انه رحم عنه واحد وعن له بكر وعمر والسلف من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم اقاموا الحدود على الزناه ولم

يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك مهر ولا اثبت فيه نسب الولد
ح ثنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن إبراهيم أنه قال
 لا يجمع الحد والصدوق فإذا وجب الصدوق رد الحد وبلغنا عن عمر
 وعلي رضي الله عنهما في امرأة توفى بها وقد جرت فنقول
 جعت فأعطا في ويقول الأخرى عطشت فسقا في كل واحدة
 منهما يقول هذا وإن كان هذا الذي وطئ إجاره له صيب فيها فذلك
 أخو كان هذا عنه الحدارات هذا الذي وطئ إجاره له فيها تصدوا
 اعتق جميع السبي كان يجوز عتقه فهو ولا يكون للمسلمين عليهم
 سبيل وإن كان عتقه لا يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث
 جعل عنه المسلمين موالى الرجل واحد **قال** الشافعي
 رحمه الله ما علمت أن أبان يوسف احتج بحرف في هذا إلا عليه زعم أن الرجل
 إذا وقع بإجارة من السبي لا يثبت للوكيل نسب ولا يؤخذ منه مهر
 لأنه زنا ودرأ عنه الحد ويحج بان ابن عمر قال في رجل وقع على جارية
 له فيها صيب فدرأ عنها الحد وعليه العقر فإن زعم أن الواقع على إجاره
 له فيها شرك فإن عمر قال في الرجل يقع على إجاره منه ومن آخر عليه العقر
 ودرأ عنه الحد ونحن وهو الحق الولد فلو قاس أبو حنيفة الواقع على
 إجارة من الحشر على الواقع على إجارة منه ومن آخر الحق النسب وجعل
 عليه المهر ودرأ الحد وإن جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده أن كان
 نيبا حدا الزنا بالرحم وحده حد الزنا كان يكره جعله زانيا غير أن
 وقبائلا على شيء وخالف بها ومن ما فاسرها عليه والأوراع ذهب في أدنى
 حد من شيء روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مولاه كاطب ربت
 فاستهلت بالزنا فزاني بها فحمله وهي ثيب فزها ما به وهي ثيب وما حج
 به من الرجل من الجيش واعتق لو حر عتقه حجه عليه وهو أصلا يقول في

عتق الرجل من الجيش قوله مستقيما فزعم أن الجيش إذا حرزوا الغنية
 فاعتق رجل من الجيش لو حر عتقه وإن كان له فيه شرك لأنه استتال
 ويقول فإن قسموا من أهل كل راء فاعتق رجل من أهل الرابة جاز العتق
 لأنه شريك يجعله موه شركا يجوز عتقه وأخرى شركا لا يجوز عتقه

في المرأة تسبأ ثم يسبأ زوجها

قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة إذا سببت ثم سب زوجها
 بعدها بيوم وهي في دار حرب انهما على النكاح وقال الأوزاعي ما كانا
 في المقاسم قنما على النكاح وإن اشتراهما رجل فشان أن يجمع بينهما جمع
 وإن شافرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعد ما استتبرها
 بحيضه على ذلك مضي المسلمون ونزل به القدران وقال أبو يوسف إنما
 يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبائيا
 وأزواجه في دار الحرب وأحرزوه وهم دون أزواجهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تؤطا الجبال من الفتي حتى يضعن وغرا الجبال حتى
 تستبرن بحيضة حصية وأما المرأة تسببت في زوجها وصاروا
 مملوكين قبل أن يخرج العتية في دار الإسلام فمما على النكاح ولو
 يجمع المولى لهما أن شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح هو إذا صح
 ولا يستطيع أن يزوجها أحدًا غيره ولا يطأها هو فإن النكاح قد انقضى
 فلم يسب يستطيع أن يجمع منها إلا نكاح مستقبل **قال**
 الشافعي رضي الله عنه سب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي أو طأيس
 وبني المصطلق وأسروا من جال هؤلاء هؤلاء قسم السبي وأمر أن لا تؤطا حامل
 حتى تضع ولا حامل حتى يبيض ولم يسل عن ذات زوج ولا غيرها ولا أهل سبي
 زوج مع امرأة ولا غيره **قال** وإذا استنوم من بعد إحصاءه فاستتبرت

ارحامهم بحضرة ففي هذا دلالة على ان مصر هن اما بعد الحيرة
قطعا للعصمة عنهن ومن ارادهن وليس قطع العصمة عنهن ومن اراد
بأكثر من اسماءهن بعد حديثهن **قال** الشافعي رحمه الله
ابو يوسف بن داود الحارثي المعقول رات لوقال له قايل
بل انتظر بالتي سبتان تخلصو زوجها فان جاز زوجها مسلما واسلمت
ولم يسبها معها كما على المكاح والاحلب ولا انتظر بالتي سبى
معها زوجها الا الاستبراء ثم اصدتها لان زوجها قد ارق بعد الحيرة
فحال حكمه كما حال حكمها اما كان اولي ان يقبل قوله لو جاز ان
يفرق بينهما من يوسف وقال ابو حنيفة ان سبى احدهما فاحرج
الى دار الاسلام ثم اخرج الاخر بعده فلان كاح بينهما وقال
الاوزاعي ان ادركها زوجها في العدة وقد استبرأها رجل
استبرأها زوجها وهي في عدتها جمع بينهما فانه قد كان قد عذر
على رسول الله صلى الله عليه وسلم من المباحرات لسوء ثم اسع
ازواجهن قتل ان مضى العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليهم **قال** ابو يوسف قول الاوزاعي هذا يفسد قوله الاول
زعم في القول الاول ان شاردها الى زوجها وان شاردها عده
وان شاردها وهي في دار الحرب بعد وزعم انهم اذا خرجوا الى دار
الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه فعل ذلك فكيف استحلت ان يحالف رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا وقع السبا واخرج من دار الاسلام
فقد انقطع العصمة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في
السبا يا ان لا يتوطأ الحبال حتى يضمنوا الحبال حتى يستبرئ بحضرة
ولو كان عليهم عده كان رواجهن احق بهن منها ان حاسوا ولم

يامر بوطيئته في عدة والحكمة لعدة اكثر من ذلك ولا كن
ليس عليهم عده ولا حق لادراجهم من الان المسلمين ليس ومن
كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امنوا واصح ليس فيه
اخلاف **قال** الشافعي رحمه الله ومن داخله
في جواب المسألة قبلها وقال ابو حنيفة رحمه الله في العدة المسلم
يا بقى في دار الحرب فاصابه المسلمون فادركه سيده في القسمة
بعد القسمة او قبلها انه ياخذ بغيره وان كان المشتري كون
اسروا فاصابه سيده قبل القسمة اخذ بغيره وان اصابه بعد
القسمة اخذ بالقيمة وقال الاوزاعي وان اصابه ان كان اتق
معهم وهو مسلم اسبب فان رجع الى الاسلام رد له سيده
وان اتق من وان كان اتق وهو كافر فخرج سده مما كان يملكه
واسره الى الامام ان ثاقبه وان شاصليه ولو كان اخذ سراً لم يحل
فله ورد على صاحبه بالقيمة ان شأ وقال ابو يوسف ليرجع هذا
العبد عن الاسلام في شئ من الوجوه ولم يكن المسألة على ذلك وانما
كان وجه المسألة ان يجوز المشتري كون العبد ليهم كما يجوز ان
العبد الذي اسروا واما قوله في الصلب فلم يضمن هذا منه من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا من احد من صحابه ثما تعلم ولم يبلغنا ذلك في
مثل هذا انما الصلب في قطع الطريق اذا قتل واحدا لمال **قال**
وحدثنا الحسن بن عثمان عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وعرا حوزهما العدو ثم طفر
بهما **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما ان اصبتهما
قبل القسمة فها لك بغيره وان وجدتهما بعد القسمة فها لك احبنا
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد احرز العدو وطفرة المسلمون

فرداه على صاحبه قال — وحدثنا الحجاج بن ارطاه عن عمرو بن شعيب
عن عبد الله بن عمر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المسلمون
يد على من سواهم تكافى دماهم وسعى ذمهم اذ ناهم ويعقد عليهم
اولهم وسرد عليهم اقضاهم قال ابو يوسف هذا عندنا على العبد
الابق وشبهه وقوله وورده يسرتم على قاعدكم فهذا عندنا في
الحش اذا غنمت السيرة رد الحيش على فقرا المعد فمهم هذا الحد
يقال ابو يوسف الذي يامر العدو وقد احرزوه وملكوه فاذا
احصاه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
واذا اتى اليهم هذا مما لا يجوز الا ترى ان عبيدا من عبيد المسلمين
لو حاربوا المسلمين وهم على الاسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم
مقرون بالاسلام فظهر المسلمون عليهم فاخذوهم انهم يردون
الى مواليتهم فاما الصلب فليس يدخل فيها ههنا قال الشافعي رحمه الله
فرق ابو حنيفة بين العبد لائق وبين الاعدو والعبد حرز العدو ولا
فرق بينهما وهما السيد مما اذا طغرت بها قبل يقسمان وحالهما بعد
القسم سواء ان كان للسيد ان ياخذ منها قبل القسم كان له بعد القسم
احدهما معا وقد قال هذا بعض اهل العلم وان لم يكن له اخذها
الا ثمن لم يكن له ان ياخذ الا حرا لا ثمن قال ابو حنيفة اذا كان الس
رجالا ونسأ واخر حوا الى دار الاسلام فامى كره ان يباعوا من اهل الحرب
فيتقوى اهل الحرب هم قال — لا وراعى كان المسلمون لا يرون
سبع السبايا باسا وكانوا يكرهون بيع الرجال الا ان ينادى هم
اسارى المسلمين وقال ابو يوسف لا ينبغي ان يباع منهم رجل ولا يبي
ولا امره لانهم قد حاربوا الى دار الاسلام فاكراه ان يردوا الى دار الحرب
الا ترى انه لو مات من الصبيان صبي ليس معه ابواه ولا احدهما صلي

لانه في ايدي المسلمين وفي دارهم واما الرجال والنساء فقد صاروا
قيا للمسلمين فاكراه ان يردوا الى دار الحرب بايت تاجر مسلما اراد ان
يدخل دار الحرب برقيق من رقيق المسلمين كفارا او رقيق من رقيق اهل
الذمة رجالا ونسأ اكننت تدعه وذلك لا ترى ان هذا من ما يتكره
به ويعمر لا ديم الا ترى ان لا اترك تاجرا يدخل اليهم شئ من السلاح والحد
وشئ من الكراع مما يفتقرون به في القتال الا ترى ان اسمي ان لها ولا قد
صاروا مع المسلمين ولم يملكهم ولا ينبغي ان يمسوا ولا يصنع بهم
ما يضر الى العسة واما مفاداه المسلمين ولا باس بذلك قال الشافعي
اذا سبا المسلمون رجالا ونسأ وصبياءهم معهم فلا باس ان يباعوا من
اهل الحرب ولا باس في الرجال البالغين بان يبيعهم ويغادى بهم ولو حارب
مهم على ان يحلوا والنبي قال ابو يوسف من هذا خلاف امر رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم اسارى يوم بدر فقتل منهم واخذ الفدية من بعضهم ومن
على بعض ثم امر بعدهم بدهر ثمانية بن اثال فمن عليه رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وهو مشرك ثم اسلم بعد ومن على غير واحد من رجال المشركين
وذهب الزبير بن اوطال الثابت بن قيس بن ثمالس ثمن عليه فسال الزبير
ان يعمل واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني قريظة فمهم
النسأ والولدان فبعث ثلث الى نجد وثلث لاثماته وثلث قبل الشام
فبيعوا في كل موضع من المشركين وفدا رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلا برجلين اخبرنا سفيان بن عيينه وعبد الوهاب الثقفي عن ابوب
عمر بن قلابه عن الهلب عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فدا رجلا برجلين قال — الشافعي قال الصبيان اذا صاروا اليينا ليس
مع واحد منهم واحد والذمة فلا يصح بيعهم ولا يباعون لان حكمهم
حكم ابائهم ما كانوا معهم فاذا حووا اليينا ولا والذمة مع واحد منهم فان حمله

به

حكم ما لكه واما قول ابى يوسف يواهم اهل الحرب فقد عمن الله عليهم
بالاسلام ويدعون اليه فمن على غريمهم ومما يقوهم ومما حل لنا ان نتصله
اهل الحرب بالمال واطعامهم الطعام ليس باقوى لهم في كثير من الاحوال
مع بيع عبدا وعبدين منهم فقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاسمائت اي بكر فقالت ان اى اتنتى وهي راغبه في عهد قرش فاصلا
قال نعم واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب فكساها
قرايه له بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكينا
يتيمما واسيرا مع ما وصفت من مع النبي صلى الله عليه وسلم من المشرئين
سبي بنى قريظة فاما الكراع والسلاح فلا اعلم احدا رخص في بيعها
ولا تخان ما عوصها وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا اصاب المسلمون
اسرى فاخرجوهم الى دار الاسلام رجالا ونساء وصبيان وصاروا في
الغنيمه فقال رجل من المسلمين واثنان قد كنا اماناهم قبل ان يوحدا
انهم لا يصدقون على ذلك لانهم اخبروا عن فعل المسلمين وقالوا وراعى
هم يصدقون على ذلك واما ما هم حارب على جميع المسلمين لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال تعقد على المسلمين دناءهم ولو فعل ان جعل ذلك
بينه والا فلا امان لهم قال ابو يوسف حدثت رسول الله صلى الله عليه
وسلم معاني ووجوه لا يبرها الا من اعانه الله عليها وهذا من ذلك انما
معنى هذا الحديث عندنا تعقد على المسلمين ولهم وتسعى بدنهم دناءهم
القوم يعرفون قوما فيلقون مو من رجل من المسلمين المشرئين او يهاجم
على ان يكو توادمه هذا جائز على المسلمين كما امتت رسول
الله صلى الله عليه وسلم زوجها ابا العاص وذلك اجاز ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاما عيه احررها المسلمون فقال رجل منهم قد كنت
امتهم قبل الغنيمه فانه لا يصدق ولا يقبل قوله ارايت ان كان اذا غزا

واسقيا

فاستقيا غريما موز على قوله اورايت ان كانت امرأه فقال ذلك اصدق
ارائت ان قال ذلك عبدا او صبي اصدق ارايت ان قال ذلك رجل من اهل
الذمة استعان به المسلمون في حريمه فانه اقربا اصدق وكان مسلما
له فيه قرابات اصدق فليس يصدق واحد من هؤلاء وهل جالحدث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تعقد لهم دناءهم مثل هذا
مفسرا هكذي قد جالحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفا
لهذا عن الثقة ادعى رجل وهو في اسارى بدر انه كان مسلما فلم يقبل
ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء فاخذ ما كان
معه من العسبه والرحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الله اعلم بذلك اما ما ظهر من امرك فكان علمنا. **قال الشافعي رحمه الله**
حالم قبل ان يملكهم المسلمون مخالفة حالم بعد ما يملكونهم فاذا قال
رجل مسلم او امرأه قد امنتهم قبل ان يصيروا في ايدي المسلمين فلم ينزل
فان صادوا في ايدي المسلمين فقال رجل وامراه قد امنتهم فانا هذه شهاده
خرجهم من ايدي الكيهم ولا تقبل شهادته الرجل على فعل نفسه ولكن ان
قام شاهدان فشهدا ان رجلا او امرأه من المسلمين امنتهم قبل ان يصيروا اسرى
فلم ينزل حوالا واذا ابلغنا شهادته الذي امنتهم فحقه منهم بالكل لا يكون له
ان يملكه وقد رعدان لا ملك له عليه. والله تعالى الموفق.

مال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم اطفالهم

قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا حارب المسلمون عدوهم فقام العدو على
سورهم معهم اطفال المسلمين يشرسون بهم قال يروونهم بالنبل والمجنوق
ولكن لمعدوا بذلك اهل الحرب ولا تتعدوا بذلك اطفال المسلمين قال لا وراعى
يكف المسلمون عن رميهم فان يروا احد منهم يرموه فان الله عز وجل يقول

ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكف برمي
المسلمون من لا يدونه من المشركين قال أبو يوسف تناول الأوزاعي
هذه الآية في عز موضعها ولو كان حرم رمي المشركين وقيل لم إذا
كان معهم أطفال المسلمين كرم ذلك نصا منهم إذا كان معهم أطفالهم
ونساؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء
والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهل الطائف وأهل خيبر وقربظه والنضير وأجلب المسلمون
عليهم فمالعنا أشد ما قدر وأعليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف
المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في
منايئهم الأطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم ليرقوا ولو
كان مدائنهم وحصونهم لا تخلوا من الأطفال والنساء والشيوخ الكبر
القان والصغير والأسير من أهل الإسلام والتاجر وهذا
من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسيرته ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم في حصونهم لا عاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه
عن حصن يرمى ولا عن من القوم مكان النساء والصبيان ولم كان من
يحل قتله لمن طهرهم **قال الشافعي** رضي الله عنه إمامنا حج
به من أهل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان ومن نهى عن قتله
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق عارس في نعمهم
وسبيل عن أهل الدار سون مصاب من نسائهم وذراهم فقال بهم
يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقال المشركون
مباح وإنما حرم الدم بالآمان كان المؤمن في دار حرب أو دار إسلام
وقد جعل الله فيه إذا أهل الكفار ومنع الدار من الغارة إذا كانت

دار إسلام أو دار آمان بعقد عقده المسلمين ولا يكون لاحيان بغرة عليها
وله أن يقصد قصد من حل دمه بغرة على الدار فلما كان الأطفال
والنساء وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدار بالسلام ولا إسلام أبيهم
ولا ممنوعى الدار بالآمان الدار ممنوعة استند للناس على أن النبي صلى الله عليه وسلم
أما نهى عن قصد قتل باعيا بهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل
على ذلك ما غارته أمر بالغار ومن غار لم يمتنع من أن نصب وقوله هم
منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرروا بالإسلام ولا الدار ولا
تختلف المسلمون علمته أن من أصابهم في الغار فلا كفارة عليه فاما
المسلم فحرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بأصابته أن عمده وعليه
القود أن عرفه بعد أصابته والكفارة أن لم يعرفه فأصابه وسب
تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأه لهما منع من القتل
بما شاء الله والذي يراه والله أعلم منعه أن يحولا فصرا ومن ومصرهما
رقيقين يقع من قتلهما لأنه لا زكاه لهما فمسلان للزكاه فارقا قما
مثل من ملكهما والذي تناول الأوزاعي يحتل ما تاوله عليه ويحمل أن يكون
كفه عنهم بما سبق في علم من أنه سئل منهم كافي طاعة الذي
قال الأوزاعي أحل لنا إذا لم يكن بنا ضرر في المال أهل الحرم وكذا
في سعة من أن يقال أهل حصن غنم وإن لم يكن فيه مسلمون كان تركهم إذا
كان فيهم المسلمون أو سع وأقرب من السلامة من المائ في أصابه المسلمين
فيهم ولكن لو اضطروا إلى أن يخافهم على أنفسهم أن كفنا عن حرهم
قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبنا كفنا وما لم يكن يرد الضرر
فترك قتلهم أقرب من السلامة واجب أن **قال أبو حنيفة** رحمه الله

ما جاني أمان العبد مع مولاه

قال أبو حنيفة رحمه الله

اذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازا مانه واذا كان لا يقاتل فانما هو
 خادم فامانه باطل وقال لا وزاعى امانه جازا حازه عمر بن الخطاب ولم
 ينظر كان يقاتل ام لا وقال ابو يوسف في العبد لقول ما قال ابو حنيفة
 ليس لعبد امان ولا شهادة في قليل ولا كثير الا ترى انه لا يملك نفسه
 ولا يملك ان يشتري شيئا ولا يبيع ولا يملك ان يتزوج فكيف يكون له امان
 يجوز على جميع المسلمين ففعله لا يجوز على نفسه ارايت لو كان عبدا
 كافرا ومولاه مسلما هل يجوز امانه ارايت ان كان عبدا لاهل الحرب خرج
 الى دار الاسلام بامان واسلم ثم اهل الحرب جميعا هل يجوز ذلك ارايت
 ان كان عبدا مسلما ومولاه ذمى فامن هل الحرب هل يجوز امانه ذلك حديثنا
 عاصم بن سليمان عن الفضيل بن زيد قال كنا محاصري حصن فورد فعمد عبد بعضهم
 فرمى سهم فيه امان فجاز ذلك عمر بن الخطاب فهذا عندنا مقاتل على ذلك وضع
 الحديث وفي النفس من امانه ان كان يقاتل ما فيها لولا هذا الاثر ما كان
 له عندنا امان قال ابو بكر قال لا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المسلمون يد على من سواهم يتكافأون وما هم ويسعى بدمتهم ادناهم
 وهو عندنا في الدية انما هما سوا وكذلك العبد ليس دية كدنه الحر وما
 كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا انما هو على الاحرار
 المسلمين ليعرف هذا عندنا الرقيق لان دياتهم لا تبلغ ديات الاحرار ولا
 تتكافأون ما هم مع دما الاحرار ولوان المسلمين سبوا سبييا فامر صبي
 منهم بعد ما تكلم بالاسلام وهو في دار الحرب اهل الشرك جاز ذلك على
 المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم **قال** الشافعي رحمه الله
 القول ما قال لا وزاعى وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والاثر عن عمر بن الخطاب وما قال ابو يوسف باطل امان العبد ولا احازه ارايت
 حجة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يد واحد على من

سواهم تخاف دماهم ويسعى بدمتهم ادناهم ليس العبد من المؤمنين
 ومن ادنى المؤمنين ارايت عمر بن الخطاب حين اجاز امان العبد ولم يسل
 يقاتل ولا يقاتل السر ذلك دليل على انه انما اجاز له على انه من المؤمنين
 ارايت حجة بان دمه لا ركافي دمه فان كان انما عني ان معنى الحديث
 ان مكافاه الدم بالدم فالعبد الذي يقاتل هو عنده لا يبلغ هو دية
 دية حر وهو كخا مانه ولو كان ثمن حسن درهمين او دراهم امان العبد
 كعمل دية دمه حر الا عشر دراهم ويجعله اكثر من دية المراه فان
 كان الامان يجوز على الحر والاسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية
 وان كان حره على الاسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الاسلام وان كان
 محرم على القتال فهو كخا مانه المراه وهي لا يقاتل واما الرجل المرخص
 وان كان وهو لا يقاتل وما علمته زالك محرم لا وزاعى على نفسه وصاحبه
 حتى سكت وان كان كخا مانه على الديار ابغى ان لا يجز امان المراه لان
 ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون الردية عنده وعندنا من
 احرم اصعافا فان قال هذا للمراه دية فكذلك ثمن العبد للعبد دية فان
 اراد مساواتهما ثمن الحر فالعبد يقاتل سوى خمسين درهما عنده
 جاز للامان والعبد لا يقاتل ثمن عشر الاف درهم يحل دية عشرة الاف
 درهم الا عشر وهو اقرب من دية الحر من المراه **هـ**

وطأ السبائا بالملك

قال الامام ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الامام قد قال من اصاب شيئا
 فهو له فاصاب رجل جارية لم يجاها ما كان في دار الحرب وقال لا وزاعى له
 ان يجاها وهذا حلال من الله عز وجل بان المسلمين وطأوا مع رسول الله
 ما اصابوا من السبائا في غزاة بني المصطلق قبل ان يفضلوا ولا يطلع للامام

ان نقل سرية ما اصاب ولا نقل سوى ذلك الا بعد الخمس فان في
رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة حسنة كان ينقل في البدا
الربع وفي الرجعة الثلث قال ابو يوسف ما اعظم قول الاوراع في
قوله هذا حلال من الله ادركت من ادركت من مستحبات من اهل العلم
يكرهون في الفتيا ان يقولوا هذا حلال وهذا حرام الا ما في
كتاب الله عز وجل من ان لا يفسد حداثا بين السباب عن ربيع خشم
وكان من افضل التابعين انه قال يا كرام ان يقول الرجل ان الله احل هذا
ورضيه معقول الله له لم احل هذا ولم ارضه ويقول ان الله حرم هذا فمعقول الله لذت
الله له لم احرم هذا ولم ارضه ويقول ان الله حرم هذا فمعقول الله لذت
لم احرمه ولم انه عنه **حدثنا** بعض اصحابنا عن ابراهيم النخعي
انه حدث عن صحابه انهم كانوا اذا افتوا بشي وهو اعنه قالوا هذا مكره
وهذا لا بأس به فاما يقول هذا حلال وهذا حرام فما اعظم هذا قال
ابو يوسف واما ما ذكر الاوراع من الوط فهو مكره بعرضه حره
ان يطاع في دار الحرب ويكره ان يطاع في دار الاسلام يخرجون في
دار الاسلام **اخبرنا** بعض اشياخنا عن مكي عن عمر بن الخطاب
انه نهى ان يوطا السبي من الف في دار الحرب احبنا بعض اصحابنا عن ابراهيم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل سعد بن معاذ يوم بني قريظة
سيف بن الحقيق قبل نفسه والخمس وقال ابو يوسف ارات رجلا
اعار وحدثه فارق جارية اير خصله في وطها قبل ان يخرجها الى دار الايلا
ولم يخرجها فكذلك لا بأس الاول واما النقل الذي ذكرناه بعد
الخمس فقد يقصه بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
ينقل في البدا الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر ان هذا بعد الخمس
وصدق وقد بلغنا هذا وليس فيه ذكر الخمس واما النقل قبل الخمس

فقد نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل
ان **خمس** **قال** الشافعي رحمه الله واذا قسم الامام الفتي
في دار الحرب وودفع الى رجل في سبه جارية فاستبرأها فلا بأس ان يطأها
وبلا دار الحرب لا يحرم الحلال من الفروج المنلوحة او المملوكة وقد غزا
رسول الله صلى الله عليه في غزاه المريسيع بامراء او امرأتين من نساءه
والغزو بالنساء اول لو كان فيه متكررون بان يخاف على المسلمات
ان يوتى من بلاد الحرب فيسبن اول ان يوتى رجل اصابه جارية في
ملكه في بلاد الحرب لقول قاييل لعل اهل الحرب يغلبون عليها فلنسترق
وان كان في بطنها وليس هذا كما قال ابو يوسف وهو كما قال الاوراع
قد اصاب المسلمون نساء المسلمين ومن كان من نسايم وما نسايم الا
كهم فاذ اعزوا اهل قوق كحش فلا بأس ان يغزوا النساء واذ اكلت
الغان التي انما يغير فيها القليل على الكثرة فغنون في بلادهم انما يبالون
عزوه يحون ركننا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وله ما في كره
ابو يوسف من النقل فان الخمس في كل ما اوجف عليه المسلمون صغير وكبير
حكم الله الا السلب للقاتل في الاقال الذي جعله رسول الله صلى الله
عليه وسلم لمن قتل واما ما ذكر من امر يد فانما كانت لا يقال كلما
لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل سلونك عز لا يقال
قل لا يقال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين
ثم يترك عليه منصرفه من دواخلها انما غنمتم من شي فان الله خمسته وللرسول
محل الله له ولمن سمي معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اوجف لا ربعه الا خماس الحضور للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم

سبيع السبي في دار الحرب

قال ابو حنيفة رحمه الله اكره ان يسعها حتى يخرجها الى دار الاسلام
 قال لا وزاعى لم يزل المسلمون يتبايعون السبايا في ارض الحرب ولم يختلف
 في ذلك اثنان حتى مثل المولى وقال ابو يوسف ليس يوجد في الحكم
 في الحلال والحرام مثل هذا ان يقول لم يزل لنا من على هذا ما اكثر ما ليزل
 الناس عليه من ما لا يحل ولا ينبغي من ما لو فسرتك لك لعرفته واصبر عليه
 العامة مما قد نهي الله عنه في كتابه ونهى عنه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما يوجد في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن السلف من احببه ومن يوم فيها واذا كان وطها مكرها
 فكذلك بيعها لانه لم يحوزها بعد **قال الشافعي**
 قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال خير بحنين وجميع ما حوزها
 دار شرك وهم غطفان ودفعها الى يهود وهم صلح معاملة الصنف
 لانهم منعونها بعد صلى الله عليه وسلم وابيهم ركة وقسم بيني
 المصطلق وما حوله دار كفرو وط المسلمون ولست اعلم ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قفل من غزاه حتى يقسم السبي فاذا قسم السبي فلا بأس
 ببيئته واصحابه ولا ببياع اخف من القسم ولا حرم في بلاد الحرب بيع
 رقيق ولا طعام ولا شيء غيره **قال**

الرجل يغامر وحده

قال ابو حنيفة اذا خرج الرجل والرجلان من المدينة او من المصر فاغارا
 في ارض الحرب فما اصابا فهو لهما ولا خمس قال لا وزاعى اذا خرجا لغز
 اذن لا مام فان ساعا فهما واحد هما وان شاحسا ما اصابا ثم قسمه
 بينهما وقد كان هرب نفر من اهل المدينة كانوا اسارى في ارض
 الحرب بخانقه من اموالهم فقتلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد

الخمس وقال ابو يوسف قول لا وزاعى ناقض بعضه بعضا ذكر
 في اول هذا الكتاب ان من قتل قبيلة فله سلبه ان السنة جاب بذلك
 وهو مع الجند والجيش انما قوى على قلبه هم وهذا الواحد الذي
 ليس معه جند ولا جيش انما يولع اثار خمس ما اصاب فالاول
 احسن ان خمس وكيف خمس فامع هذا ولم يوحف عليه المسلمون
 بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في حابه وما افاض الله على
 رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما افاض الله
 على رسوله من اهل القرى فله وللرسول فجعل الف في هذه الالة
 هو لادون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وجد حتى اصاب
 فهو له ليس معه فيه شرك ولا خمس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز
 وقد نقل عمر بن عبد العزيز هولا الاسارى ارات قوما من المسلمين
 خرجوا بغيا من الامم فاغاروا في دار الحرب فاسروهم اهل الحرب ثم
 انقلبتوا من ايديهم وخرجوا بغية فله يسلم ذلك لهم ارات ان
 خرج قوم من المسلمين بخطون او تصيدون ولعلفوا وكاجبه
 فاسروهم اهل الحرب ثم انقلبتوا من ايديهم بغية فله يسلم لهم ارات
 ان طفروا بتلك الغية قبل ان ياسروهم اهل الحرب فله يسلم لهم فان قال
 به فقد نقض قوله ولن قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز **قال**
 الشافعي رحمه الله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن
 امية الضمري ورجلا من الانصار سرية واحدة هما وبعث عبد الله
 ابن ابيس سرية واحدة فاذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الواحد يتسرى وحده واكثر منه من العدد لئلا يصيب من العدو
 غم وسلم بالخيل ويعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله
 ان ما اوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسر رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن أربعة أخماس الموحفين فسوا قليل الموحفين وكثرهم
 لهم أربعة أخماس ما أوجفوا عليه والسلب لم يقل منهم والخمس بعده
 حيث وضعه الله ولكنا نكره أن يخرج القليل إلى الكثرة فإذن الإمام
 كسبيل ما أوجفوا عليه يأذن الإمام ولو زعمنا أن من خرج بغزو
 الإمام كان في معنى سارق زعمنا أن حوشا لو خرجت بغزو الإمام
 وكانت سراقا وإن أهل حصن من المسلمين لو جازم بغزو الإمام
 كانوا سراقا وليس هو لا سارق بل هو لا الطيعون لله المحاهدون في
 سبيل الله المودون ما فرض عليهم من البغير والجهاد والمنا وكون
 نافله الحر والفضل فاما ما احتج به من قول الله عز وجل فإوهم
 عليه من خيل ولا ركاب وختم الله في أن ما أوجفوا عليه خيل
 ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سمي معه فأنما
 أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بنى الضيرة فقاتلهم من يوتهم لا يوجون
 خيل ولا ركاب لم يكلفوا مونه ولم يفتتحهم عنوم وإنما صالحوا
 وكان الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك معهم
 والأربعة الأقسام التي كانت تكون بجماعة المسلمين لو أوجفوا
 الخيل والركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا نعمها
 مضيع ماله ثم اجمع أئمة المسلمين على أنه إنما كان لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم من ذلك فوجها عد المسلمين لأن أحدا لا يقوم بعد مقامه
 صلى الله عليه وسلم ولو كانت حجة له يوسف في الذين دخلوا سار
 إنما لم يوجفوا خيل ولا ركاب كان سعي أن يقول خمس ما أصابا
 وتكون الأربعة الأقسام لها لأنها موحفان فإن عم أنها غير
 موحفان ينبغي أن يقول بجماعة المسلمين والذين هم دعدوا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فما كانا أول

ولا الكتاب في الخمس فإن الله عز وجل أثبت في كل غنمه بغزوات
 أوجف عليها ولم يوجب ٥

في الرجلين يخرجان من العيب كزيميان

جارية فيتبايعانها

قال أبو حنيفة رحمه الله إذا خرج رجلان متطوعان
 من عسكر فاصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتريا أحدهما
 حصه الآخر منه أنه لا يجوز ولا يبطاها المشتري وقال لا وراعي ليس
 لأحد أن يحرم ما أحل الله فإن وطئه إياها من ما أحل الله له كان على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدة وإن المسلمين عدوا إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيه إلى جانبه فقالوا لرسول الله
 هل أصبح في بيت حتى من مع فقال إنما قد أصبحت كنتكم فاستدان المسلمون
 حتى ولو أظهروهم وقال أبو يوسفان جبر كانت دارا سلام مطهر عليها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليها حكمه وعاملهم على
 الأموال فليس يشبه خيبر ما يدكر ولا وراعي وما يعني به وقد تقصروا
 في هذين الرجلين قوله إلا ولحيث يزعم إلا أولئك يباعون ويؤخذ
 ما معهم ثم زعم ههنا أنه جائز في الرجلين **ق**ال الشافعي
 رحمه الله وقد وصفنا أمر خيبر وغيره في الوطء في المسائل
 قبل هذا وليس هذا كما قالوا وهو أن اللذان أصابا الجارية ليست
 لهما الخمس فيها من جعله الله له في سورة الأنفال وسورة الحشر
 ولهما أربعة أخماسها فقاسمهما الإمام بالقيمة أو البيع كما يفعل
 الشركاء ثم يكون وطئها لمن اشتراها بعد استبراءها في بلاد
 الحرب كان وغيرها

إقامة الحدود في دار الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبهه فقيم الحدود في عسكره وقال لا وزاعي من غزاه على جيش وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار فقام الحدود في عسكره غزاه قطع حتى يعزل من الدرب فإذا قفل قطع وقال أبو حنيفة ولم يقيم الحدود غزاه قطع وما للقطع من من الحدود ما يخرج من الدرب وقد انقطعت ولايته عنهم لأنه ليس أمير مصر ولا مدينه إنما كان أمير الحند في غزاهم فلما خرجوا إلى دار السلام انقطعت العهدة عنهم

الحديث بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا يقيم الحدود في دار الحرب بخلاف الحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء **حدثنا** بعض أشياخنا عن ثور بن زيد عن جكيم بن عمير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقيم الحدود على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا إلى أرض المصالحه وكيف يقيم أمير سرية حداً وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه أو رأت القود الذين على الخوارج وأما الأجناد فيقتون الحدود في دار السلام أو يحوز لهم حكم وقضا وكذلك هم إذا دخلوا دار الحرب **قال** الشافعي رحمه الله يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الأرض الأولى ذلك فإن لم يزل فعلى الشهود الذين شهدوا على الحدان يأتوا بالشهود عليه إلى الإمام وفي ذلك بلاد الحرب أو بلاد الإسلام ولا فرق بين دار الحرب وبلاد الإسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود لأن الله عز وجل يقول والساير والساير فاطعوا أيهما

والزانية والزاني فاحبسوا أحدهما ما به جلدة وسر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلد لم تستثن من كان في بلاد الإسلام ولا بلاد الكفر ولم يوضع عن أهله شيئاً من فرايضه ولم يحصر شيئاً من ما حرم عليهم بلاد الكفر ولا هو إلا ما قلنا وهو موافق للمتنزل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويحتجون عليه أن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الإسلام حرام بلاد الكفر فمن أصاب حراماً فقد حرم الله على ما شامته ولا يضع عنه بلاد الكفر شيئاً وإن يقول قائل إن الحدود بالأمصار وإلى عمال الأمصار فمن أصاب حداً بادية من بلاد الإسلام فاحبسوا قط عنه وهذا ما لم أعلم مسلماً يقول من أصاب حداً في المصر ولا إلى المصر يوم نصب الحد كان للوالي الذي في بعد ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الحد أن يقيم الحد فانه وإن لم يزل الحد فأول من يليه بقتله عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب بغير قطع سواء فاما قوله بحق المشركين فإن لم يزل هو شقي له ومن ترك الحد خوف أن يلحق بالحد ببلاد المشركين تركه في سواحل المسلمين وما حكم إلى أن تصل بلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما وما روى عن عمر بن الخطاب مستنكر غزاه ثابت وهو يعيب أن يحجج بحديث غزاه ثابت ويقول حدثنا شيخنا ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت ثابت **ومكحول** لم يزل يدين ثابت

ما عجز الجيش عن حملته من الغنائم

قال أبو حنيفة رحمه الله إذا أصاب المسلمون غنائم من متاع

أو غنم فحجزوا عن حمله ذبحوا الغنم وحرقوا المتاع وحرقوا
لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الأوزاعي
تمنى أبو بكر أن يعقر بيمة الأماكلة وأخذ بذلك المسلمون
وجماعتهم حتى إن كانت علما وهم ليكرهون للرجل دح الشاة
والبقرة ولو حل طائفه منها ودرع سايرها وبلغنا أنه من قبل خلا
ذهب ربع أجرة ومن عقر جراده ذهب ربع أجرة وقال أبو توفيق
قوله الله في كتابه أحق أن تتبع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركتموها
قائمة على أصولها فبأذن الله ولم يحرى لفاسقين واللينه فيما بلغنا
الخنزير وكل ما قطع من شجرهم وحرق من تخلفه ومتاعهم فهو من
اللعون عليهم والقوم وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة وأما كرهوا المسلمين أن يحرقوا الخيل والشجر لأن الصائفة
كانت تغزو أهل عام فيتقوون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك
خافوا أن لا يحلهم البلاد والدرى في حرب ذلك من خرى لعدوهم ونجاتهم
انفع للمسلمين وبلغ مما تتقوى به الجند في العسال ما أخبرنا بعض شيوخنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائفة أمر بكم
لبنى الأسود بن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الأسود إلى أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
أن يأخذها لنفسه ولا يقلعها وكف عنها رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم لك قال الشافعي رحمه الله أما كل ما لا روح فيه
للعدو ولا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقونه بكل وجه لأنه لا
يكون معديا إنما المعذب ما بال العذاب من دوى الأرواح قد
قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقها
وقطع من أعقاب الطائفة وهي آخر غزاة غزاها لقي منها حربا

وأما ذوات الأرواح فإن زعم أنها قياسا على ما لا روح له فليقل
للمسلمين أن يحرقوها كما لهم أن يحرقوا الخيل والبيوت فإن عمر
ابن الخطاب ذبح ما يدح منها فانه إنما أحل ذبحها لمنفعة أن تكون
مأكولة قال الشافعي رحمه الله وقتة أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله
بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
قتل عصفورا بغر حرقها حوسب بها قتل وما حقها قال ابن دحها
فياكلها ولا يقطع رأسها مرمى بها **قال** الشافعي
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصيرة عن كل لها
فقد أحل أمانة ذوات الأرواح لمعين أحدها أن يسل ما كان فيه
ضرر لضرر وما كان منه يوكل لمنفعة المأكلة وحرم أن
يعذب الروح التي لا تضر لغير منفعة إلا حل فيه فإذا دحنا غنم
المشركين في غير الموضع الذي يصل إلى أكل لحومها فيه فهو قتل
لغير منفعة وهم يتقوون بلحومها وجلودها فلم يسل من أن يتقوون
بها المشركون حين دحناها وإنما أراد بذبحها قطعاً لقوتهم بها قال
قال فقي ذبحها قطع للمنفعة لم فيها في إحصاء قتل قد تقطع المنفعة
عنهم ما تيانهم لودحناهم وفي نسائهم لودحناهم وشيوخهم الرهبان
لودحناهم وليس كلما قطع المنفعة وبلغ غيظهم حل لنا فما حل لنا
منه فعلناه وما حرم علينا تركناه وما شككنا فيه أنه حل أو
يحرم تركناه وإذا كان يحل لنا لو اطعمناهم من طعامنا فليس يحرم
علينا لو تركنا السناطهم إذا لم يقدر على حملها كما ليس يحرم
علينا أن نترك مساكهم ونجملهم لا نحرقها فإذا كان مباحا بان
نترك هذا لهم وكنا ممنوعين أن نقتل الروح المأكولة بالمنفعة إلا حل

كان أولى بنا ان تركه اذا كان ذمنا لغه منفعة ٥

قطع اشجار العدو

قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بقطع شجر المشركين
ويخيلهم ويحرق ذلك لان الله عز وجل يقول كما قطعتم من لينة
او تركتموها قائمة على اصولها فبأذن الله وقال الا وراعي ابو بكر
كان علم بتاويل هذه الآية وقد نهي عن ذلك وعلم به انه المسلمين
وقال ابو يوسف اخبرنا الثقة من اصحابنا عن اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا هم محاصروا بني قريظة
اذ غلبوا على دارهم من دبرهم احد قويم فكان بنو قريظة يخرجون
فينقضونها ويأخذون حجارتهما ليرموها بالمسلمين وقطع المسلمون
خلا من تخيلهم فانزل الله عز وجل يخرجون بيوتهم بايديهم واندك
المؤمنين وانزل الله جل وعز ما قطعتم من لينة او تركتموها
قال واخبرنا محمد بن الحسن عن زيد بن عبد الله بن قسيط
قال لما بعث ابو بكر خالد بن الوليد الى اطلح وسيم قال ايها
وادود ارجع غشيتهم فامسك عنها ان سمعت اذ نأحي تسالهم ما
تريدون وما تنقمون وايماد ارجع غشيتهم فلم يسمع منها اذ انكأ
فشن عليهم الغارة واقتل وحرق ولا يرى انما بكر نهي عز ذلك
بالشام الا لعلم بان المسلمين سيظهرون عليها وسقي ذلك لم نهي
عن ذلك فمأري لان الحرب ذلك وتخرقته لا محل ولكل من
فل هذا الوجه حدد ثنا بعض اشياخنا عن عباد بن نسي
عن عبد الرحمن بن عوف انه قيل لمعاذ بن جبل ان الروم يأخذون
ما حصر من خيلنا فيستفحون بها ويقالون عليها افتعقروا ما

عس من خيلنا فقال لا ليسوا باهل ان سقوا منكم
انما هم غدار فكم اهل ذمتكم قال ابو يوسف اما الكرا
عندنا لانهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم وان الامر في
ايديهم لما راوا من الفتح فاما اذا اشتدت شوكتهم وامتنعوا
فاثانا من حصر الخيل ان يدح ثم حرق كما بالنار حتى لا يفرجوا به
ولا يتقوون منه بشي واكره ان يعرفه او يعرضه لان ذلك
مشة . **قال** الشافعي رحمه الله بقطع المحل وحرق
وكما لا روح فيه كالمسلة قبلها ولعل امر اني كبر ان
يكفوا عن ان يقطعوا شجر امثرا انما هار لانه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يخبر ان بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما
كان مباحا له ان يقطع وتزل احاد الزك رطرا للمسلمين وقد
قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بني الضيم فلما اسرع
في التحل قيل له قد وعدتها الله فلو استبقيتها لتفسد
فكف القطع استبقا لان القطع محرمان قال قائل قال ترك
في بني النضير ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله واخر غزاه غزاهما
لعي فيها قتالا

ما جاء في صلاة الحرس

قال ابو حنيفة اذا كان الحرس حرسون دار الاسلام
ان يدخلها العدو وكان في الحرس من يكتفي به بالصلاة اجب
الوقا الا وراعي بلغنا ان حارس الحرس صبح وقد اوجع لم
يمض في هذا المصلي مثل هذا الفضل قال ابو يوسف اذا احتاج
المسلمون الى الحرس فالحرس افضل من الصلاة فاذا كان في الحرس

من يكفيه ويستغني به فالصلاة افضل لانه قد حرس انبيا ومو
 الصلاة حتى لا يعقل عن كثير من ما يجب عليه من ذلك فجمع احدهما جميعا
 افضل **احدنا** محمد بن اسحق والجلبي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نزل واديا فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال
 رجلان نحن فاتيئنا راس الوادي وهما مهاجري وانصاري فقال
 احدهما لصاحبه اي الليل احب اليك فاختر احدهما اوله والاخر
 اخره فنام احدهما وقام الحارس صلى **قال** الشافعي
 رحمه الله ان كان المصلي وجاء الناحية التي لا تأتي العدو ولا منها
 وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن روية السجود وسماع
 الحرس والصلاة احب اليه لانه مصل حارس ورادان تمتنع بالصلاة
 النعاس وان كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره حتى يخاف تضيقه
 فالحراسه احب اليه الا ان يكون الحرس جماعة فمصل بعضهم دون
 بعض فالصلاة اعجب اليه اذا بقي من حرس واذا كان العدو من غير
 جهة القبلة ولذا اذا كانوا جماعة ان يصلي بعضهم احب اليه
 لان ثم من يكفيه وان كان وحده والعدو من غير جهة القبلة فالحراسه
 احب اليه من الصلاة لان الصلاة تمنعه من الحراسة **هـ**

خراج الارض

وسئل ابو حنيفة رحمه الله ايكره ان يودي الرجل الجزية
 على خراج الارض فقال لا انما الصغار خراج الاعناق وقال
 الاوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من
 يذل طائعا فليس منا وقال عبد الله بن عمر وهو المحدث على عقبه
 واجمعنا لعامة من اهل العلم على الكراهية لها وقال ابو

يوسف القول ما قال ابو حنيفة لانه كان لعبد الله بن
 مسعود وكناب بن الارث والحسين بن علي ولشريح ارض خراج
 حدثنا المجالد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلمي انه قال
 لعمر بن الخطاب اني اشتريت ارضا من ارض السواد فقال عمر اكمل
 اصحابها ارضيت قال لا قال فان فيها مثل صاحبها **حدثنا**
 ابن ابي ليلى عن الحكم بن عيينه ان دهاقين السواد من عظماء يهيم
 اسلموا في زمان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ففرض عمر للذين
 اسلموا في زمانه الفين الفين وقال ابو يوسف ولم يبلغنا عن احد
 منهم انه اخذ حولا من ارضهم وكيف الحكم في ارض هو لا يكون
 الحكم لهم ام لغرضهم **قال** الشافعي رضي الله عنه اما
 الصغار الذي لا اشك فيه حرمة الرقعة التي تحضرها الدم وهذه لا
 تكون على مسلم واما خراج الارض ولاسن انه صغار من قبله لا
 تحضر الدم محققون بالاسلام وموسميه ان يكون ككبرى
 الارض بالذهب والورق وقد اخذ ارض الخراج قوم من اهل
 الوريح والدين وكره قوم احتياطان **هـ**

شراء ارض الحزنية

وسئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن الرجل المسلم يشتري ارضا
 من ارض الجزية فقال هو جائز **وقال** الاوزاعي رحمه الله
 لم تترك اية المسلمين من ذلك ويكتبون فيه ويكرهه
 علما ومم **وقال** ابو يوسف القول ما قال ابو حنيفة
قال الشافعي رحمه الله وقد اجبتك في هذا

في دار الأيسلام

وسئل أبو حنيفة رحمه الله عن قوم من أهل الحرب خرجوا
مستبشرين للتجارة فزنا بعضهم في دار الأيسلام أو سرق فل
يحد قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصالح ولم تكن له ذمته
قال الأوزاعي رحمه الله نقام عليه الحدود وقال
أبو يوسف القول ما قال أبو حنيفة ليس نقام عليهم الحدود لأنهم
ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجري عليهم أرايت من زنا معهم وبلا
محض انزجه أرايت أن كان رسولاً ملككم فزنا انزجه أرايت أن
زنا رجل منهم بمراه منهم مستأمنه انزجهما أرايت أن لمرأتهما
حتى تعادا إلى دار الحرب ثم خرجا بآمان بأية أمضى عليهما ذلك الحد
أرايت أن سببا أمضى عليهما الحد كذا حرر أمضى عليهما أم حد العبد
وهما رفقا لرجل من المسلمين أرايت أن لمرأتهما ثانية فأسلم أهل
تلك الدار واسلماهما أو صار أذمه أبو حنيفة ذلك الحد أرايت
أن اخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا إلينا أقيم عليهم الحد
قال الشافعي رحمه الله إذا أخرج أهل دار الحرب إلى بلاد
الأيسلام بآمان فاصابوا حدا فاحدود عليهم وجان بما كان
منها لله لا حق فيها للادميين فيكون لهم عصوه واكذاب شهود
لو شهدوا لهم به فهو معطل عنهم لأنه لا حق فيه لمسلم إنما هو لله ولكن
يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتم وألا ردنا عليكم
الآمان والحقناكم بما منكم فان فعلوا الحقوهم بما منهم وعصوا
الآمان بينهم وبينهم وكان ينبغي للإمام إذا آمنهم ألا يؤمنهم
حتى يعلمهم أنهم ان اصابوا حدا فامه عليهم وما كان من حد الأدميين
أقيم عليهم الأثرى أنهم لو قتلوا قتلناهم فاذا كان محض على أن يقيدهم

حد القتل لأنه للادميين كان علينا ان نأخذ منهم كلما كان
دونه من حقوق الأدميين مثل القصاص في الشجر وارشاهو مثل
الحد في القذف والقول في السرقة قولان أحدهما ان يقطعوا
ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن المسلمين
غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه
قياسا عليه والقول الثاني ان يغرم المال ولا يقطع لأن المال للادميين
والقطع لله فان قال قائل فما فرق بين حدود الله وحقوق الأدميين
قيل أرايت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حد ثم قال لا اله الا الله
تأبوا من قبل ان يغدروا عليهم لم يختلف كثرة المسلمين في ان رجلا لو
أصاب لرجل دما أو مالا ثم تاب أقيم عليه الحد ذلك فقد فرقنا بين
حدود الله عروحل وحقوق الأدميين هذا وغيره

بيع الدرهم بالك درهم في أرض الحرب

قال أبو حنيفة رضي الله عنه لو أن مسلماً دخل أرض الحرب
بآمان فباع درهم الدرهم بالدرهم لم يكن بذلك بأس لأن احكام
المسلمين لا يجري عليهم فباي وجه اخذوا موالهم برضاهم فهو جائز
وقال الأوزاعي الربا عليه حرام في دار الحرب وعرضها لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ربا أهل الجاهلية ما
أدركه الأيسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه ربا العبايس
ابن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أهل الربا في قوم قد حرم
الله عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك **قال**

ابو يوسف القول ما قال الاوزاعي لا يجل هذا عندنا ولا يجوز
وقد بلغتنا الاثار التي ذكر الاوزاعي في الربا وانما احل ابو حنيفة
هذا لان بعض المشيخة حدثنا عن مجمل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال لا ربا من اهل الحرب قال ابو يوسف واهل
الاسلام في قولهم انهم لو لم يقاتلوا ذلك حتى يخرجوا الى دار الاسلام
ابطله ولكنه كان يقول اذا قاتلوا في دار الحرب
قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام فهو مستقيم قال الشافعي رحمه الله
القول كما قال الاوزاعي وما احتج به ابو يوسف لابن حنيفة
ليس ثبات فلا حجة فيه ٥

في امر ولد الحرب تسلم

وتخرج الى دار الاسلام

قال ابو حنيفة رحمه الله في امرأة اسلمت من اهل الحرب
وخرجت الى دار الاسلام وليس بحلي ام ولد اسلمت في دار
الحرب ثم خرجت الى دار الاسلام وليس بها حملها تزوج ان شئت
ولا عدة عليها وقال الاوزاعي اي امراه هاجرت الى الله مدنها
حاليا كحال المهاجرات لا تزوج حتى يقضي عدتها قال الشافعي
رحمه الله مثله تستبرأ بحيفه لا ثلاث حيض

المرأة تسلم في ارض الحرب

قال ابو حنيفة رضي الله عنه في امرأة اسلمت من اهل
الحرب وخرجت الى دار الاسلام وليس بحلي انه لا عدة عليها ولو ان

زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه ٥ وقال الاوزاعي
بلغنا ان المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وازوجهن بمكة مشركون فمن اسلم منهم فادرك امراته في
عدتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
ابو يوسف رحمه الله على ام الولد العدة وعلى المرأة الحرم العدة
كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يزوجن حتى يقضي عدد هين ولم
يسئل لزوجهن ولا لموالهن عليهن اخرا لا بد ٥ **اخبرنا**
الحجاج بن ابراهيم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رد زينب الى زوجها بن حار
جديد وانما قال ابو حنيفة رحمه الله لا عدة عليهن لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا بوطن اذا استبرأت
بحيفه يقال السبايا والاسلام سواء ٥ قال ابو يوسف
رحمه الله **حدثنا** الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن
عباس رضي الله عنهما ان عبدا خرج الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الطائف فاعتمهما **حدثنا** بعض اشياخنا
ان اهل الطائف خاصموا في عبده خرجوا الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاعتمهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اوليك عتقا الله ٥ قال الشافعي رضي الله عنه اذا حرر
امراة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافرا فمقيم بدار الحرب
لم يكن لها ان تزوج حتى يقضي عدتها كعدة الطلاق فان قدم زوجها
مهاجرا مسلما قبل انقضاء عدتها فمات على النكاح الاول
وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل ان يقضي عدتها مسلمة
كانا على النكاح الاول ولو اسلم احدا الزوجين ومات في دار الحرب

لا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام في هذا الا ترى انهما لو كانا
 في دار الحرب وقد اسلم احد هاتين يجل واحد منهما لصاحبه حتى
 يسلم الاخر الا ان تكون المرأة كباية والزوج المسلم فيكونا على
 النكاح لانه يصلح للمسلم ان يتدى نكاح كباية فان قال
 قائل ما دل على ان الدار في هذا وفي غير الدار سوا قتل اسلم ابو
 سفيان بن حرب بمرو وهي دار خراة وهي دار اسلام وامراته
 هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر ثم اسلمت
 هند في العدة فاقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 النكاح واسلم اهل مكة وصارت مكة دار اسلام واسلمت
 امدة صفوان بن امية وامرأة عكرمة بن لهجهل وهما مقيمات
 في دار الاسلام وهرب زوجها هما الى ناحية البحر واليمن وهي دار
 كفر ثم رجعا فاسلما وادواهما في العدة فاقرهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على النكاح الاول ولا يجوز ان يكون
 حديثا مخالف بعضه ويوافق بعضه واذا خرجت ام الولد الحرة
 مسلمة لم تنكح حتى تنقضي استبراءها وهي حصة للاث جيز
 وام الولد مخالفه للزوج ام الولد مملوكة فاذا خرجت الى
 دار الاسلام من دار الكفر فقد عتقت اعق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين
 وسأل ساداتهم بعد ما اسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اوليك عتقا الله ولم يرددهم ولم يعرصهم منهم غير
 ان من اصحابنا من زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج لينا
 من عبد فهو حر فقال اذا قال ذلك الامام اعصمهم واداء ليقول
 جعلهم على الدق . **ومنهم** من قال يعتقدون قاله الامام او لم

يقوله وهذا القول نقول فاذا خرجت ام الولد فهي حرة ولو سبقت
 سيدها الحرة لانها تخرج من رق والحرة لا تخرج من رق حال المسبية
 مخالفه حال الحرة مسلمة الا ترى ان المسبية تكون حرة
 الاصل فاذا سببت استؤمنت واسترقا فها بعدا حرة الشر من
 انفساخ ما منها ومن زوجها واستبراء بحضه ولا سبيل لزوجها
 الاول عليها وكذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي
 هوازن ولم يسل عن فوات زوج ولا غير او لا ترى ان لامة خرج
 مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز ان تجمع رجل من شيئين مختلفين
 . هذه تسترق بعد الحرة وتلك تعق بعد الرق

الحرة تنكح زوجها وهي حاملة

قال ابو حنيفة رحمه الله ان كانت المرأة المسلمة التي حلت من
 دار الحرب حاملة فتزوجت فنكاحا فاسدا وقال الا وراعي
 ذلك في السبايا فاما المسلمات فقد مضت السنة ان ازواجهن
 احق بهن من اهل بيوت العدة وقال ابو يوسف رحمه الله ان زوج
 حرة لا فنكاحا من فاسد وانما قاس ابو حنيفة هذا على السبايا على
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحرة من الفتي
 حتى تضعن قال فكذلك المسلمات . **قال** الشافعي
 رضي الله عنه اذا سببت المرأة حاملا لم توطأ بالملك حتى تضع وان
 خرجت مسلمة فنكحت قبل ان تضع فالتكاح مفسوخ واذا خرج
 زوجها قبل ان تضع فهو احق بها ما كانت في العدة وهذه معتدة وهذه

مثل المسألة الاولى
 في الحرة يسلم وعند خمس دسوة

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل من اهل الحرب تزوج خمس نسوة
 في عقدة ثم اسلم هو وهن جميعا وخرجوا الى دار الاسلام انه يفرق
 بينه وبينهن وقال الاوراعي بلغنا انه قال يطلق انتن شاء ٥
 وقال ابو يوسف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال
 وقد بلغنا من هذا نحو مما قال الاوراعي وهو عندنا شاذ من الحديث
 لا يوحده لان الله تبارك وتعالى لم يكل الانكاح اربع فما كان من
 فوق ذلك كله فحرام من الله في هاهنا في الخامسة ونكاح الام والاح
 سوا ذلك كله حرام فلوان جريبا زوج امه ثم اسلما اکتادعها
 على النكاح او تزوج اخيتين في عقده ثم اسلوا اکتادعها على النكاح
 وقد دخل بالام وابنتا وبالاختين فكذلك الجنس في عقده ولو كان
 عقدة متفرقات جاز نكاح الاربع الاول وفارق الاحرم ٥
اخبرنا الحسن بن عمار عن ابي الحسن بن عتبة عن ابي رهم انه قال
 في ذلك يثبت الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة قال الشافعي
 اخبرنا الثقة احسبه ابن عليه فان لا يركن ابن عليه فالثقة عن معمر
 عن الزهري عن سائر عن ابيه ان غيلان بن سلم اسلم وتحتة وعند
 عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امسك اربعاً
 وفارق سائرهن اخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن ابي الزباد عن عبد المجيد
 بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية الديلمي قال اسلمت
 وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن
 اربعاً وفارق واحدة ففوت الى عجزا قد من عاقر عندى منذ خمسين
 او ستين سنة وطلعتها **قال** الشافعي رحمه الله
 فقال في قائل كلما على حديث الزهري واعفنا من حديث نوفل بن
 معاوية وحديث الديلمي قلت ما ذاك فافعل قال فقد يحتمل ان يكون

قال له امسك الاول وفارق الا واخبرك او تجده في الحديث
 او تجد عليه دلالة منه قال لا ولكن حتمه قلت ويحتمل ان يكون
 قال له امسك اربعاً ان كن شاباً وفارق العجائز وامسك العجائز
 وفارق الشباب قال قل كل كلام لا وهو محتمل وحل الحديث على
 طاهره قلنا فطاهر الحديث على ما قلنا وخلاف ما قلتم ولو لم يكن
 فيه حديث ثبت قد اخطأت اصل قولك قال واين قلت في النكاح
 سائر عقده وتام فان رعت انك تنظر في العقده وتنظر في التام
 معقول انظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان لو كان في الاسلام
 اجزئه فاجزئه وان كان لو كان في الاسلام لم اجزئه فاجزئه تركت
 اصل قولك قال فانما اقوله ولا ادع اصل قولك قلت ارايت غيلة ليس
 يوشى ونساؤه وثنيات وشهوده وثنيون قال بلى قلت فاحسن
 حال غيلة ان يكون نكح بولي وشهود قال اجل قلت فلو كان في
 الاسلام فتزوج بشهود وثنيين او بولي وثني يجوز نكاحه قال لا
 قلت فاحسن حاله في النكاح حال لو ابتدئ فيها النكاح في الاسلام
 ردده مع انافذ نروى انهم قد ينكحون بغير ولي وبغير شهود وفي
 العدة وما جاز في اهل الشرك لا واحد من قولين هو اما ما قلت ان خالفت
 السنة فيفسخ كده ونكحته ان ابتدئ النكاح في الاسلام واما ان
 لا تنظر في العقده ويجعله معفو الهرك كما عفاهم ما هو اعظم منه
 من الشرك والدماء والتباعات وتنظر الى ما ادركه الاسلام من الارواح
 وان كن عددا اكثر من اربع لمرته بفراق لاكثر لانه لا يحل الجمع بين امر
 من اربع وان كن اخنتين لمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما
 وان كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فيكون قد عفوت العقده
 ونظرت الى ما ادركه الاسلام منهن فان كان يصلح ان يتدكاه في

الاسلام اقرته معه وان كان لا يصلح ردة كما حكم الله ورسوله
فيما فات وادرك من المحرم قال الله عز وجل انقوا الله وذر ذواتا بغي من الربا
ان كنتم مؤمنين الآية الى قوله ولا هم يطعنون وضع رسول الله صلى الله
عليه وسلم بحكم الله كل ربا ادركه الاسلام ولم يصنع ولم يامر احدا
قبض باني الجاهلية ان رده ومكنى حكم في الازواج عن العقد وطر
فيما ادركه الاسلام ومملوكا بالعقد فاحل فيه من العدد اقره وجم

من العدد انتهى عنه دار او غيرها

سبل ابو حنيفة رضي الله عنه عن رجل ادخل دار الحرب بامان فاشترى
دارا او ارضا او رقعا او ثيابا فطهر عليه المسلمون قال اما الدور
والارضون فهي من المسلمين واما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي
اشتراه وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة
عنوه فحلى من المهاجرين وارضهم وذرهم بمكة ولم يجعلها فياء
قال ابو يوسف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن
مكة واهلها وقال من اعلق عليه بابه فهو امن ومن دخل المسجد فهو
امن ومن دخل دارا في سفن فهو امن ونهى عن القتل الا نفة اقد سماهم
الا ان يقال احد فقاتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون في
صانعكم فالواخيذا اكرموا من اخ ككرم قال اذهبوا فابم الطلقاء ولم
يجعل منها فيا قليلا ولا كثيرا ولا دارا ولا ارضا ولا مالا ولا متاعا ولم
نسب من اهلها احدا وقد قاله قوم فيها فقتلوا وهربوا فلم ياخذ من متاعهم
شيئا ولم يجعله فيا وقد اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
هذا كغيره فها من ذلك فيفهم فما اتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

لذلك وجوها ومعاني **فان** الرجل المسلم الذي دخل دار
الحرب قال قول فيه كما قال ابو حنيفة المتاع والثياب والرقيق الذي
اشترى والدور والارضون لان الدواب والارضين لا حول ولا
حذرهما المسلم والمتاع والثياب تحرز وحول **قال**
الشافعي رحمه الله القول بما قال الاوزاعي انه لم يضع في الحجة بمكة
ولا ابو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه واما
دخولها صلحا وقد سبق لهما امان والدن قاتلوا واذن في قتلهم بمكة
حوالقاته صله خراعه وليس لهم مركة دور ولا مال انما هم قوم هربوا
اليها فاي شي يغنم من الامال له **واما** عمرهم من من دفع حاله
ابن الوليد بكاهم بالقتال ولم ينفذ لهم امان وادعي خاله انهم يدوه بمسكوا
قبل ان يطهر لهم على شي ومن لم يسلم صار الى قول الامان بالمال السلاح
ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل
داره فهو امن ومن القى السلاح فهو امن قال من يغنم مال من له امان
لا غنيمه على مال هذا وما بعدا فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا بما صنع ارايت حين قتلنا نحن وهو في رجال اهل الحرب الماسورين ان
الامام محمدا بن القاسم او فادى بهم او من عليهم او يسترقم المسلمين فاطنا
ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سار فهم هذه السير كلها
اقرئت ان عارضنا معارض مثل ما عارض به ابو يوسف فقال ليس هذا
لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولرسول الله صلى الله
عليه وسلم من هذا ما ليس للناس وقال في كلما فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الاربعه اخماس ليس هذا للامام
صل الحجة عليه الا ان يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم
بين الحق والباطل فما فعل فهو الحق وعلينا ان بفعله فكذلك على

لير يوسف ولودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة
 فترك لهم اموالهم قلنا فيمن طهر عليه عنوه لنا ان ترك له ماله بما قلنا
 في الاسارى ان يحكم فيهم احكاما تختلف كما حكم فيهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله باشتياؤه
 قيل لها منته في كتاب الله عز وجل اوسنه رسوله صلى الله عليه
 وسلم اوفها معا ولو جازا ذ كان مخصوصا بشي منه الله ثم رسوله
 صلى الله عليه وسلم او يقال في شي له منته الله عز وجل ثم رسوله
 صلى الله عليه وسلم انه خاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 دون الناس لعل هذا من اخص لرسول الله صلى الله عليه وسلم جاز
 ذلك في كل حكمه فخرجت احكامه من ابدنا ولكن لم يجعل الله هذا
 لاحد حتى ين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم انه خاص وقد اسلم
 ابا شعيبة القرظيان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 حاتم عليهم قد خضعتم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لها دورها
 واما اهلها من النخل والارض وغيره والذي قال ابو حنيفة من هذا
 خلاف السنة والقياس وكيف يجوز ان نغنم مال المسلم وقد منعه الله
 بدينه وماله وكيف ولو جاز ان نغنم ماله لم يكن نفعه في بلاد الحرب
 جاز ان نغنم كل ما علمه من ماله في يديه من ماله ورقبته ارايت
 لو قال رجل لا نغنم دور ولا ارضوه من قبل انه لا يقدر على نحو ما حال
 تركه اياها فليس يرضا بان يقرها من المشركين الا بالضرورة ونعم
 كل مال استطاع ان يحوله من ذهب او ورق او عرض من العدو وحسب
 لان تركه ذلك وهو في بلاد العدو وهو يقد على تحويله رضامنه
 ان يحرق على ماله الذي تستطيع تحويله ما جرى على مال العدو الذي
 هو من اظهرهم ما اوجه عليه هل هي لا ان الله جل وعز منعه بالاسلام

دماهم واما اهلهم الا بحقها حيث كانوا فحرمه الاسلام لهم ثابته
 في تحريم دماهم واما اهلهم ولو جاز هذا عندنا جاز ان يسترق المسلم
 من طهر الى المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله جل وعز
 فرق بالاسلام بين اهلهم وغيرهم.

اكتساب المرتد المال في ردة

قال الشافعي رضي الله عنه سئل ابو حنيفة رحمه الله عن المرتد
 عن الاسلام اذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال
 ما اكتسب في بيت المال لان دمه حلال فحل ماله وقال ابو يوسف
 مال المرتد الذي كان له دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراثا
 من ورثة المسلمين وبلغنا عن علي بن ابي طالب وابن مسعود وزياد
 بن ثابت انهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين وقال ابو حنيفة
 انما هذا فيما كان له قبل الردة وقال ابو يوسف مما سوا ما اكتسب
 المرتد في الردة وقيل ذلك لا يكون فاقال الشافعي
 رضي الله عنه كلما اكتسب المرتد في ردة او كان له قبل الردة سوا
 وهو في ذلك الله تبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الاموال
 التي منع به الدماء فاذا اخرج الرجل من الاسلام الى ان يباح دمه بالكفر
 كما كان يكون مباعا قبل ان يسلم معه ماله وكان اهلون من دمه لانه
 كان ممنوعا بدمه فلما هتك حرمة الدماء كانت حرمة المال اهتكت
 وايسر من الدم وليس قتلناه على الردة كقتلناه على الزنا ولا القتل
 ولا المحاربة تلك حدودا ليسنا نخرج بها من احكام الاسلام وهوها وارث
 موروث كما كان قبل ان يجدوها وليس هي كذا المرتد يعود دمه مباحا
 بالقول بالشرك وقال ابو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين

فقبل لبعض من ذهب مذهبه ما ألحجه لكم في هذا فقالوا وروينا
 عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال رجل أعطي ميراثه ورثته
 من المسلمين فلما لحظ الحفاظ منكم فلا يروون لافته ولا يروون
 في ميراثه شيئا ولو كان ثابتا عن علي عليه السلام لمركن فيه حجة
 عندنا وعندكم لا نا وإياكم نروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خلافة قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن سالم بن زيد أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
قال الشافعي رضي الله عنه افتعدوا المرتكبان يكون
 كافرا أو مسلما بل كافر فلما فيكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يرث مسلم كافرا ولا يرث كافر مسلما قال فان قلت لا يذهب مثل
 هذا علي بن أبي طالب وأقول هذا الحديث وأقول له إنما عني بعض الكافرين
 دون بعض فلما تعارضك غير بما هو أقوى عليا في ألحجة من هذا
 فنقول إن عليا قد أخبر حديث ألا شجيين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث برو عمت وأشق فاهمه وردده وقال خلافة وقال معه
 ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرميت أنه لألحجة في أحد مع النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو كما قلت لو ثبت وزعمتان عما أحدث
 عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحبان بغير فردة عليه
 عمر وأقام على ألا يسمي الحب هو وإن مسعود وتاوت ابن كعبود
 فيه القن أن فرميتان قول من قال كان أول من قول من رده وهو كما
 قلت فكيف لم يقل مثل هذا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يرث المسلم الكافر وانت لا تروى عن علي أنه سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا أخبر به عنه وهو روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلما

من خمي فقال نورثهم ولا يرثونا كما يحل لنا فساوهم ولا يحل لهم
 فساوونا أفرايت أن قال قائل بهذا وقال لا يذهب على معاد شي حفظه
 أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان
 دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولا إن بوحد في قوله شبهه متل
 أورثت إذا زعمت أن حكم المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غيره لم
 لم يرثه هو من ورثته من المسلمين كما نورثهم منه فيكون قد قلت
 قولا واحدا أخرجته منه من جملة المشركين ثم اثبت له من حرمة
 الاسلام فما قلت فيه بما روت عن علي عليه السلام لأنه لم يقل لا يرث
 المسلم وإذا ورث منه عقلنا أنه نورثه ولا بما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا بالقياس بل لأن المسلمين الذين ادركنا نحن وانت كالمسلمين
 في أن الكافر لا يرث المسلم ولا المسلم لا يرث الكافر غمها ادعت في
 المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في دين الوهم من
 يورثون منه ولم يتحكموا فيورثون من رجل ولا يورثونه.

في حجة المرتد

قال أبو حنيفة رضي الله عنه لا تؤكل نكحة المرتد وإن كان
 يهوديا أو نصرانيا لأنه ليس بمنزلة من كان فيها المرتد حتى يقبل أو يسلم
 وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولا قوما فهو منهم وكان
 المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم
 وغيره ودماءهم حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل
 الذمة سواء لا بأس بآكلهم وطعامهم كله فاما المرتد فليس بشبه
 أهل الكتاب في هذا وإن ولا هم إلا تولى أهل من أهل الكتاب جميعا
 ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد

مخالفة السنة في المشركون والحكم فيه مخالف للحكم فلهذا لا يرى
ان امرأة لو ارتدت عن الاسلام الى النصرانية فتزوجها مسلم لم يحز
ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يحز ذلك ايضا ولو تزوج مسلم
نصرانيه جاز ذلك اخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عيينه عن ابي عبد الله
عن علي بن ابي حمزة انه سئل عن ذبايح اهل الكتاب من اهل الحرب
ومناحتهم فكهه كاح نسيهم وقال لا بأس باكل ذبايحهم وقال
ابو يوسف فالمرتد اشد من ذلك قال الشافعي رضي الله عنه
ولا تؤكل ذبيحة المرتد ٥

العَدُّ سَرَقٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ

وسئل ابو حنيفة رحمه الله عن العبد يسرق من الغنيمة وسيد في
ذلك الجيش يقطع قال لا وقال الا وراعي يقطع لان العبد ليس له من
الغنيمة شيء ولا نسيده لو اعتق شيئا من ذلك ليس له وله فهو نصيب
كان عتقه باطلا وقد بلغنا عن علي بن ابي طالب عليه السلام
قطع رقيقا سرقوا من دار الامارة وقال ابو يوسف لا يقطع
في ذلك **حدثنا** بعض اشياخنا عن ميمون بن مهران
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عبدا من الجيش سرق من الجيش
فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض **حدثنا** بعض اشياخنا
عن حماد بن حرب عن ابي النابغة عن علي بن ابي طالب عليه السلام
ان رجلا سرق مغفرا من المغنم فلم يقطعه وقال ابو يوسف وعلى هذا
جماعة فتنايلا لا يخلعون فيه اما قوله لا خوله في المغنم فقد حدثنا
بعض اشياخنا عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص
للعبيد في المغنم ولم يضرب لهم بسهم **حدثنا** بعض اشياخنا

عن عمير مولى ابي الهيثم عن العبد الذي اتى النبي صلى الله عليه وسلم
يوم خيبر يسأله قال فقال له نكح هذا المسكين فقتله
فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خردق المتاع قال
الشافعي رضي الله عنه القول ما قال ابو حنيفة ضرب رسول الله
صلى الله عليه وسلم للاحرار بالسهمان ورضخ للعبيد فاذا سرق
احد حضرة المغنم من المغنم شيئا لم ار عليه قطعا لان الشريك للعليل
والكثير سواء ٥

الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

لا يبيعه فيها سهمه

وسئل ابو حنيفة رحمه الله عن الرجل يسرق من الغنيمة وقد كان
ابوه في ذلك الجند واخوه او ذوو رحم محرم او امرأة يسرق من ذلك
وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الا وراعي
يقطعان ولا يبطل الحد عنهما وقال ابو يوسف لا يقطعان ولا
والعبيد في ذلك سواء ارايت رجلا سرق من امه او من اخيه او من
امراته او امرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع
احد من هؤلاء وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انت وما لك لانيك فكيف يقطع هذا قال الشافعي رحمه الله ان
كان السارق من هؤلاء المغنم لم يقطع لانه شريك ولا يقطع الرجل
ولا ابوه فيما سرق من مال ابنه او ابية شريك فيه فاما المراه كزوجها
الغنيمه او الاخ وغيره وكل هؤلاء سارق لان كل واحد من هؤلاء
لو سرق من صاحبه شيئا لم يضمنه عليه قطعه والله تعالى الموفق

الْقَتْلُ يَسْتَبِيحُ تَمِيمُوتُ

سئل ابو حنيفة رحمه الله عن الصبي سبي وابوه كافر وتعاث
سهم رجل ثم مات ابوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل ان يتكلم
بالاسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين ابيه لانه لم يقتر بالاسلام
وقال الا وزاعي مولاه اولاد من ابيه يصلي عليه وقال لو لم يكن معه
ابن وخرج ابوه مستائلا كان لمولاه ان يبعه من ابيه وقال
ابو يوسف اذا لم يسبها معه ابوه كان مسلما لم يلحقه ان يبعه
من ابيه اذا دخل يمان وهو مفسر قول الا وزاعي انه لا بأس ان يباع
الصبي ويرد الى دار الحرب في مسله قبل هذا فالقول في هذا ما قال
ابو حنيفة رضي الله عنه اذا كان معه ابواه او واحد منهما فهو على
دينه حتى يقرب بالاسلام واذا لم يكن معه ابواه او احدهما فهو مسلم
قال الشافعي سباعي رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائي فرطه
ودراريهم فباعهم من المشركين فاشترى ابو النخعي اليهودي اهل بيت
عجوز وولد هائل النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم بما بقي من السبا يا ايها الناس ثلثا الى تهمه . وثلثا الى نجد .
وثلثا الى طريق الشام . فبيعوا بالخيول والسيلاح والابل والمال
وفهم الصغار والكبير وقد احتمل هذا ان يكون من اجل ان امهات الاطفال
معهم ويحتمل ان يكون في الاطفال من لا ام له فاذا سبوا مع امهاتهم فلا بأس
ان يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع ابايهم ولومات امهاتهم و اباؤهم
قبل ان يبلغوا فيصفوا الاسلام لو كان صلى الله عليه وسلم لانهم على دين امهاتهم
والا بل اذا كان السبا معا ولنا بيعهم بعد موت امهاتهم من المشركين لان
قد حكمنا عليهم بان حكم الشر ثابت عليهم اذا تركوا الصلاة عليهم
كما حكمنا به وهو مع ابايهم لا فرق بين ذلك اذا لم يتركوا الصلاة عليهم
بيعتهم من المشركين ولذلك النساء البواغ قد استوهب رسول الله

صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من اصحابه ففدى بها رجلين .

المُدَبَّرَةُ وَاَمْرُ الْوَلَدِ يُسَبِّيانِ هَلْ يَطَاهَا

سئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن مدبر اشترها العدو وام الولد
فدخل سيد هما بيمان انه لا بأس ان يطاهما ان لقيها لانهما له ولا لهم
لم يحوزوها وقال الا وزاعي لا حل له ان يجاها يطاوه عرس بطاها
سرا والزواج الكافر في العلانية ولو لقيها وليس لها زوج ما كان له ان
يطاها حتى تخلو منها ومنه ويخرج بها ولو كان له ولد منها كانوا املا
به منه وقال ابو يوسف قول الا وزاعي هذا بعض بعضه بعضا قال الا وزا
في غير هذه المسئلة لا بأس ان يطا السبي في دار الحرب وكره ان يطام
ولده التي لا تشك له في ملكها كيف هذا قال ابو يوسف وكان ابو
حنيفة يكره ان يطا الرجل امرأته او مدبرته او امته في دار الحرب
لانها ليست بدار مقام وانكره له المقام فيها وان لم يكن له فيها نسل
على قاس ما قال في مناجحتهم ولا كنهم كان يقول ام الولد والمدبر ليس
يملكها العدو وعليه وكان يقول ان وطها في دار الحرب فقد وطء ما يملك
ولم يكن يقول ان كان لها زوج هناك يطاها ان لمولاه ان يطاها قال
الشافعي رحمه الله زعم ابو يوسف ان قول الا وزاعي بعض بعضه بعضا وروي
عنه انه قال لا بأس ان يعطى السبي في بلاد العدو وهو كذا قال الا وزا
ووطء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد
العدو وعرس رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصبا وهي غير
بلاد الاسلام ومبيد والسبي قد حدرى عليهم الرق وانقطع العصم
ومن من يملكه شكا او سراو كره الا وزاعي ان يطا الرجل ام ولده وهي

زوجه لغيره و ابو حنيفه كان اولي ان يكره هذا في اصل قوله
من الاوزاعي من قبل معينين احدهما انه يزعم ان شاهدين لو شهدا
على رجل بزور انه طلق امراته ثلثا ففرقا القاضي بينهما كان احدهما
ان شحاح لا وهو يعلم انها زوجه لغيب والثاني انه يكره ان يطا الرجل
ما ملكت منه في بلاد العدو فهو اولي ان يسب في ناقض لقول في هذا
من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي للرجل ان يطام ولده وامته
في بلاد العدو وليس ملك العدو ومن المسلمين شيئا الا يرى ان المسلمين لو
ظفروا بشئ احزنه العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان احق به المسلمين
الذين اوجفوا عليه ولو كان العدو ملكه ملكا تاما ما كان الا بمن
اوجف عليه ما يكون سائر ملكهم غرا نأجب للرجل اذا شرکه في
بضع جاريته غيب ان يتوفى وطيبها للولد ٥

الرجل يشتري أمته بعد ما يجوزها العدو

قال ابو حنيفه رحمه الله اذا اشتري الرجل امته فليسر له ان يطاها
وقال الاوزاعي يطاها وقال ابو يوسف قال ابو حنيفه لا يطاها
وكان مني عن هذا الشاذلني ويقول قد احرزها اهل الشرك ولو اعفوا
جاز عتقهم فكيف يطاها مولاها وليس هذه كالمدرعة وام الولد
لان اهل الشرك يملكون الامه ولا يملكون ام الولد ولا المدرع قال الشاذلي
واذا اشتري الرجل امته من المشركين بعد ما احرزوها فاجب الي ان لا يطاها
حتى يستبها كما لا يطاها لو نكحت ذكرا فاسدا واصت حتى يستبها
وقد صارت الى من كان يستحلها ولذا كسب ام الولد والمدرعة وليس ملك العدو
على احد من المسلمين شيئا ملكا يصح ما وصفت من انه يوجف على ما احرزوا
المسلمين ويصير في يدي من اوجف عليه من المسلمين ملكا يصح من المشركين

فياتي

فياتي صاحبه قبل ان تقسم فيكون احق به من الموحفين عليه
وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله اموال المسلمين
بدينه وخولهم عدوهم من المشركين فجعلهم يملكون رقابهم واموالهم
متى قدروا عليها فجوز ان يكون من يملكه متى قدروا عليه ان يملك
عليهم هذا محال ان يملك على من ملكه متى قدرت عليه ولو اعتقوا
جميع ما احرزوا من رقيق المسلمين لم يحررهم فيه عتقوا ذاك القاص
من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالمشرك اولي ان لا يجوز له ذلك
فان قال قائل قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من اسلم
على شئ فهو له وهذا ما لا يثبت ولو ثبت كان من اسلم على شئ يجوز له ملكه
فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل ارايت لو اشترى احرارا
من المسلمين فاسلموا عليهم اركونون لهم فان قال لا فيل فيدل هذا على
خلافك الحديث فان معناه كما قلنا فان قال فاما الذي يجوز له
ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فان قال فاین ذلك قيل
مثل سبي المسلمين لهم واخذهم لا موالهم فذلك لهم جائز حلال فان سبي
بعضهم بعضا واخذ بعضهم مال بعضهم اسلم السباي الاخر فهو له لانه
احد رقبه وما لا غير ممنوع واما مال المسلمين مما منعه الله بالسلامه حتى
لو ان مسلما اخذ منه شيئا كان عليه رده ولو يكره له ملكه فالمشرك
اولي ان لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم ٥

الحرني يسلم في دار الحرب وله بهما مال

قال ابو حنيفه في الرجل من اهل الحرب يسلم في دار الحرب وله بهما مال
ثم يظهر المسلمون على تلك الدار انه يترك له ما كان في يديه من ماله ودينه
ومتاعه ويولد له الصغار وما كان من ارضه او ماله في داره

كَانَتْ كَافِرَةً فَإِذَا كَانَتْ جَلِي فَمَا فِي بَطْنِهَا فِي؟ وَقَالَ الْأَوْرَاقِيُّ
كَانَتْ مَكَّةَ دَارَ حَرْبٍ ظَهَرَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْمُسْلِمُونَ وَفِيهَا رِجَالٌ مُسْلِمُونَ فَلَمْ يَقْبِضْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَارًا وَلَا أَرْضًا وَلَا أَمْرًا وَأَمَّا النَّاسُ وَعَفَا عَنْهُمْ قَالَ
أَبُو يُونُسَ قَدْ نَقَضَ الْأَوْرَاقِيُّ حُجَّتَهُ هَذِهِ الْأَتْرَى نَهَ قَدْ عَفَا عَنِ النَّاسِ
كُلِّهِمْ وَأَمْنَهُمُ الْكَافِرُ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَكَّةَ غَيْبُهُ وَلَا فِي رُؤْيَا
فَهَذِهِ الْأَنْتِشِبَةُ الدَّارُ الَّتِي تَكُونُ فِيمَا يَقْتَسِمُهَا الْمُسْلِمُونَ بِأَيِّهَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ الَّذِي قَالَ الْأَوْرَاقِيُّ كَمَا قَالَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا فِي حُجَّتِهِ
بِمَكَّةَ فِي مَسَلِهِ قَبْلَ هَذِهِ فَمَرَّ كُنَّا تَكْرِيرَهَا وَلَكِنْ الْحُجَّةُ فِي هَذَا أَنْ شَيْئًا
الْقُرْطُبِيُّ خَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحَاصِرُ بَنِي قُرَيْظَةَ
فَاسْلَمَا فَاحْرَزَا لِنَا أَسْلَامَهُمَا دَمًا وَهَمًا وَجَمِيعَ أَمْوَالِهِمَا مِنَ الْخَلْ
وَإِلَهُ وَرَوَّعَهَا وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَكَفَّ بِحُزْنٍ أَمْرَهُمْ
الْأَسْلَامَ الدَّمَا وَلَمْ يَوْسُرُوا وَلَا حَزَنَهُمْ الْأَمْوَالَ وَكَفَّ بِحُزْنٍ أَمْرَهُمْ
بَعْضُ الْأَمْوَالَ دُونَ بَعْضٍ إِيذًا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا خَبَرًا مَا كَانَ الْقِيَاسُ إِذَا
صَارَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا قَبْلَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ حُكْمُ الْمُسْلِمِ مَا يَحْرُزُهُ
الْأَسْلَامَ مِنْ دَمِهِ وَأَمْوَالِهِ أَوْ يَكُونُ غَيْرَ يَحْرُزُهُ دَمُهُ وَأَمْوَالُهُ إِذَا اضْطُرَّ
بِالْحَرْبِ مَا يَحْرُزُهُ إِلَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَوْ هَذَا وَهَذَا خَلَا أَوْرَاقِيُّ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِرَأْسِهِ
وَدَارُهُ لَا تَكُنْ لَيْسَتْ طَبِيعٌ تَحْوِيلُهُ قَطُّ وَلَيْسَ لَهُ مَا كَانَ لَيْسَتْ طَبِيعٌ تَحْوِيلُهُ
مِنْ شَيْءٍ وَأَمْوَالُهُ وَمَا شِئْتَهُ لَنْ تَرْكُهُ إِيَّاهُ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ الْمُبَاحَةِ رِضَا مِنْهُ
بِأَنْ يَكُونَ مَبَاحًا إِذَا امْكَنَهُ تَحْوِيلُهُ فَلَمْ يَحْرُزْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَشَدُّ مِنْ
قَوْلِهِ مَنْ قَالَ يَحْرُزُهُ جَمِيعُ مَالِهِ إِلَّا مَا لَا يَسْتَطِيعُ تَحْوِيلُهُ هَذَا الْقَوْلُ خَارِجٌ مِنْ

الْقِيَاسِ وَالْعَقْلِ وَالسُّنَنِ
الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ يُسَلِّمُ فِي دَارِهِ الْأَسْلَامَ

قَالَ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ تَخْرُجُ
مُسْتَأْمَنًا إِلَى دَارِ الْأَسْلَامِ فَيُسَلِّمُ فِيهَا ثُمَّ يَظْهَرُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الدَّارِ الَّتِي
فِيهَا أَهْلُهُ وَعِيَالُهُ أَنَّهُمْ فِي دَارِهِمْ جَمْعُونَ وَقَالَ الْأَوْرَاقِيُّ يَتْرُكُ
لَهُ أَهْلُهُ وَعِيَالُهُ كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ
مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَهْلَهُ وَعِيَالَهُ جَمْعًا ظَهَرَ عَلَى مَكَّةَ قَالَ أَبُو يُونُسَ
لَيْسَ فِي هَذِهِ حُجَّةٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَقَدْ تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ أَهْلَ الشَّرْكِ مِنَ أَهْلِهِ بِمَكَّةَ أَمْوَالَهُمْ وَعِيَالَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ
جَمِيعًا. **قَالَ** الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ مِثْلُ
الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى بِخُرُوجِ الْمُسْلِمِ الَّذِي كَانَ مُشْرِكًا إِلَى دَارِ الْأَسْلَامِ
أَوَّلَى أَنْ يَحْرُزَ دَمَهُ وَمَالَهُ كُلَّهُ وَعِيَالَهُ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا مِنْ وَلَدِهِ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِ الشَّرْكِ فَكَيْفَ يَتْرُكُ الْأَوَّلَ بَعْضُ مَالِهِ وَلَا يَتْرُكُ
هَذَا الَّذِي هُوَ خَيْرُ حَالٍ مِنْهُ بَعْضُ مَالِهِ بِجَمِيعِ مَالِهِ كُلِّهِ وَكُلِّ
مَوْلُودِهِ لَمْ يَبْلُغْ مَتْرُوكٌ لَهُ وَكُلِّ بَالِغٍ مِنْ وَلَدِهِ وَرُوحَتُهُ نَسَبًا لَنْ
حُكْمِهِمْ حُكْمُ أَنْفُسِهِمْ لِأَحْكَامِهِ وَمَنْ حَرَزَ الْأَسْلَامَ دَمَهُ قَبْلَ أَنْ
يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحْرَزَ الْأَسْلَامَ وَمَالَهُ أَصْغَرَ قَدَرًا مِنْ دَمِهِ وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا
مِثْلُ الْحُجَّةِ فِي الْأَوَّلِ وَقَدْ أَصَابَ الْأَوْرَاقِيُّ فِيهَا وَحُجَّتُهُ بِمَكَّةَ وَأَهْلُهَا
لَيْسَتْ بِمَكَّةَ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ لَيْسَتْ بِمَكَّةَ مِنْ هَذَا سَبِيلُ هَذِهِ مِثْلُ
الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَوْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي اسْلَمَ فِي دَارِ
الْحَرْبِ كَانَ لَهُ وَلَدٌ الصَّغِيرُ لَأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ عَلَى دِينِهِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ
أَهْلِهِ وَمَالِهِ فَهُوَ فِي دَارِهِ وَقَالَ الْأَوْرَاقِيُّ حَالُ هَذَا كَحَالِ الْمُهَاجِرِ مِنْ مَكَّةَ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ إِلَيْهِ أَهْلَهُ وَمَالَهُ كَمَا رَدَّهُ
لَأُولِيائِهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ قَدْ فَرَّغْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْقَوْلِ فِيهِ كَمَا
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَوْلُ فِيهِ مَا قَالَ

الاوراعي والحجة فيه مثل الحجة في الاولين . . .

المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام

وقد استودع ماله

قال ابو خيفة رحمه الله لو كان اخذ من ماله شيئا فاستودعه رجلا من اهل الحرب كان فيا ايضا قال الاوراعي حاجته في ذلك لصنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال اخو من اقتدى بتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شرح ان السنة سبقت قياسكم هذا فتبعوا ولا تبندعوا فانكم لن تضلوا ما اخذتم بالاثار وقال ابو يوسف ليس يشبه النار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الاعاجم واهل الكتاب الحكم في العرب الا ترى ان مشركي العرب من غير اهل الكتاب لا ينبغي ان يخذ منهم حزمة ولا يقبل منهم الا الاسلام والقتل وان الحزمة تقبل من مشركي الاعاجم وان اماما لو طهر على مدينه من مدين الروم او غيرها من اهل الشرك حتى تصير فيا والغنيمة في يده لم يكن له ان يقبل منها شيئا ولا يصر فيها عن الدين فتخوها تحمها وتقسها منهم وان السنة هكذا كان الاسلام على هذا وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدى وقد سار رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته طهر على اهلها وبني ولم يصنع شي من ذلك ما صنع في مكة لو كان الامر على ما صنع في مكة ما جاز لاحد من الناس ان يسبي احدا ابدا ولا كانت

غنيمة ولا فيا ولكن الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغارفة فيهم حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها لا من عيال مسلم ولا عيال كافر وعفا عنهم جميعا وقد جات هوازن فكانت سنته ما اخبرت به وفدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل راس سته فراض فدان القول في هذا غير القول في اهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع وليس لاحد بعد ذلك من اهل مكة ما له . قال الشافعي رحمه الله قد اكثر التردد في مكة والامر فيها على خلاف ما قال معا وقد بيناه قبل هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستنل ابا علي من بعده ان يستنل الايمان بالله انه جعله له خالصا دون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وقوله الحكم في العرب عن الحكم في العجم فقد ادعى ان مكة دار حرب وهي دار محمد بن عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شي من ذلك ولا غير بشي اختلف ولكنه سبي من طهره عنوه وعنه من عورتي وعجمي ولم يسب عربا ولا عجميا تقدم السلامه الطهره ولا قبل امانه وترك قتاله واهل مكة اسلموا ومنهم من صل الايمان وترك القتال والذين قاتلوا بها بنوا قناد فاذن في قتلهم ولا مال ولا شي لهم بها فخذ انما هم قوم من غير اهل الجوا اليها واما قوله لا يخذ اخره من العرب فمن كان على هذا حرص لولا ان الحق في غير ما قال فلم يكن لنا ان نقول الا بالحق وقد اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من

كَيْدَ الْغَتَانِي • وَيَرِدُ وَنَا نَهَ صَالِحَ رَجَالًا مِنَ الْعَرَبِ عَلَى الْجَزِيرَةِ
 فَأَمَّا عَمْدُ الْخَطَابِ وَمِنْ بَعْدِهِ مِنَ الْخُلَفَاءِ إِلَى الْيَوْمِ فَقَدْ حَذَوْا الْحَرِيَّةَ
 مِنْ نَحْتِ ثَعْلَبٍ وَتَنُوحٍ وَهَرَاءٍ وَخَلَطُوا مِنْ خُلَطَاءِ الْعَرَبِ وَهُمْ إِلَى السَّاعَةِ
 مُتَّيَمُونَ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ تَضَعُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ وَذَلِكَ جَزَاءُ مَا جَرَتْ
 عَلَى الْأَدْيَانِ لَا عَلَى الْإِنْسَانِ وَلَوْلَا أَنْ يَأْتِمُ سَمْنُ الْبَاطِلِ وَدُنَا أَنْ لَذَى
 قَالَ أَبُو يُوسُفَ كَمَا قَالَ وَإِنْ لَا جَرِي مَغَارٍ عَلَى عَرْنِي وَلَكِنْ اللَّهُ
 أَحَلَّ فِي أَعْيُنِنَا مَنْ أَنْ يَحِبَّ غَيْرَ مَا قَضَى بِهِ •

• تَمَّ الْكِتَابُ • بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ مِنْهُ •

• يَتْلُوهُ اخْتِلَافُ الشَّافِعِيِّ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ •

• وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ •

قد ساقه سابق التقدير
 الأسكسك الفقير الحقير
 المعتز بالذنب المقصير
 راجي لطف الآلاء الوفي
 الفقير محمد بن عبد الفتاح
 بن أبو المظفر جميل
 الخطيب

• وسلم تسليمًا كثيرًا •

• دَائِمًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ •



المكتبة

الحنفى
 عمى
 ام